مذكـــرات جلـب

	שוט זم ובשתפו יינים יינים				
نوخ الجرم	الساعية	التاريخ	المحكمية	الاسم والشهرة	
جزائية جزائية / شيك بلا رصيد رعي حراج السبب بالوفاه اعطاء شيك بدون رصيد اعطاء معلومات كاذبة شيك بدون رصيد	1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 -	1914/7/46	سلح جزاء عمان سلح جزاء معان داية الزرقاء سلح السلط سلح السلط	اوديت رواخ المانيه الجنسيه صيح ذيب حسن فرج نصار العمران على خلف الهويش على خلف الهويش عمود محمد صالح عوده صياح محمد حياد محمد امين نظير محمد المين نظير المين المين نظير المين المين نظير المين المين نظير المين المين نظير المين	

من عليهم عليهم التالية اسماؤهم في الوقت المعين الرؤية الدعاوى المقامة عليهم عليهم عليهم عليهم عليهم عليهم عليهم المحكم المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية

4171 عمان : السبت ٢٢ رمضان سنة ١٤٠٣ هـ . الموافق ٢ تموز سنة ١٩٨٣ م ٠ العسدد

الفرس قانسون رقم ( ۱۲ ) لسسنة ۱۹۸۳ قانسون الجمسارك

مُدِيرَيِّة الطَّابِح السَّكِرِنَّةِ

1.41

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للمادة ( ٩٤ ) من الدستور

نصادق \_ بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور \_ على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضعـــه موضع

# قانون الجارك

الباب الاول

الوزيسر

Maringle .....

الجدول المنضمن تسميات البضائع ومعدلات الرسوم الجمركية التي تخضع لها . والقواعد والملاحظات الواردة فيه لانواع واصناف البضائع. القطاع الذي يحدده الوزير في كل ميناء بحري او جوي او في اي مكان

آنحر يوجد فيه مركز للدائرة يرخص فيه بانمامكل الاجراءات الجمركية

الجزء من الاراضي او البحار الحاضع لرقابة واجراءات جمركية محددة النطاق الجمركي

ب. النطاق الجمركي البري، ويشمل الاراضي الواقعة ما بين الشواطيء او الحدود البرية من جهة وخط داخلي من جهة ثانية يحدد بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية ه

ويفاء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٥

قانــون رقــم ( ١٦ ) لسنــة ١٩٨٣

تعاريــف

المادة ١ -- يسمى هذا القانون ( قانون الجمارك لسنة ١٩٨٣ ) ويعمل به بعد مرور ثلاثة اشهر مـــن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثًا وردت في هذا القانون المعاني المحصص لها ادناه الا اذا دلتالقرينة

على غير ذلك : ــ

وزير الماليــــة : دائرة الجسمارك. الدائسرة مدير عام الدائرة . المديـــر

التعريفة ، التعريفة الجمركية الحرم الجمركي

الخط المطابق للحدود السياسية الفاصلة بين المملكة وبين الدول المتاخمة لها الحط الجمرك ولشواطيء البحار المحيطة بالمملكة ن

في هذا القانون وهو على نوعين :

ا ـــ النطاق الجمركي البحري ، ويشمل منطقة البحر الواقعة ما بـــين الشواطيء ونهاية حدود المياه الاقليمية .

الباب الثاني

المادة ٣ ــ تسري احكام هذا القانون على الأراضي الخاضعة لسيادة المملكة ومياهها الاقليمية ، ويجوز ان تنشآ في

هذه الأراضي مناطق حرة لا تسري عليها الأحكام الجمركية كليا او جزئيا .

المادة ٤ – تخضع كل بضاعة تجتاز الخط الجمركي في الادخال او في الاخراج لاحكام هذا القانون .

كل مادة طبيعية او منتج حيواني او زراعي او صناعي .

كل بضاعة يمنع استيرادها او تصديرها بالاستناد الى احكام هذا القانون

البضائع الممنوعة التي يعينها الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية لغرض

البضائع التي يصدر قرار من مرجع مختص بحصر استيرادها بجهة معينة او

البضائع التي تعين بقرار من المدير لغرض الرقابة الجمركية وذلك بقرأر

التصريح الذي يقدمه صاحب البضاعة او من يقوم مقامه والمتضمن تحديد

العناصر الممبزة لتلك البضاعة المصرح عنها وكمياتها بالتفصيل وفق احكام

المكان او البناء الذي اعدته الدائرة لحزن البضائع بانتظار سحبها وفق أحد

الأوضاع الجمركية او وافقت للغير على استعماله لهذا الغرض وفســق

المكان او البناء الذي تودع فيه البضائع تحت اشراف الدائرة في وضع

الطرق التي يحددها الوزير لسير البضائع الواردة الى المملكة او الصادره

التسمية الواردة في جدول التعريفة الجمركية .

او اي تشريع آخر .

ينشر في الجريدة الرسمية .

مالك وسيلة النقل او من يقوم مقامه .

معلق للرسوم و فق أحكام هذا القانون .

منها او المارة عبرها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية .

البضاء\_ة

نوع البضاعة

البضائع الممنوعة

البضائع الممنوعة المعينة

البضائع المحصورة

البضائع الخاضعة

البيــان ــ البيان الجمركي

لرسوم باهظة

الخسـزن

الناقــل

المستودع

الطرق المعينة

عال عل الدائــرة

المادة ٥ ــ تمارس الدائرة عملها في الحرم الجمركي وفي النطاق الجمركي ، ولها ايضا ان تمارس صلاحياتها على امتداد اراضي المملكة ومياهها الاقليمية وذلك ضمن الشروط المجددة في هذا القانون .

المادة ٦ – تنشأ المراكز الجمركية وثقاط التفتيش وتلغى بقرار من الوزير ينشنر في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ – تحدد اختصاصات المراكز الجمركية وساعات العمل فيها بقرار من الوزير .

المادة ٨ ــ مع مراهاة ماقصت عليه المواد الخاصة المتعلقة بمعاينة البضائع لايجوز القيام بالاجراءات الجمركية الان المراكز الجمركية المختصة وفق ما ورد في المادة السابقة .

### مباديء تطبيق التعريفة الجمركية

المادة ٩ ــ أ ــ بالرغم مما ورد في اي قانون او تشريع آخر تخضع البضائع التي تدخل المملكة للرسوم ' لجمركيـــة المقررة في التعريفة الجمركيةوللرسوم وللضرائب الاخرىالمقررة الاما استثنى بموجب احكام هذا القانون او بموجب احكام قانون تشجيع الاستبار او اي قـانون|متياز او اتفاقية دولية ،

ب \_ يستوفى رسم معاينة مقداره واحد في الماية من قيمة البضائع المصدرة او المعاد تصديرها باستثناء

١ ــ ما تصدره البعثات الدبلوماسية او موظفوها .

٧ ـــ امتعة المسافرين الشخصية .

٣ ـــ اثاث البيوت المستعمل.

٤ ــ منتوجات المملكة كافة .

المواد المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب التعريفة •

٦ ـــ البضائع الاجنبية المعاد تصديرها قبل خروجها من المخازن او المستودعات ، ٧ ــ الآلات والمعدات المستوردة تحت وضع الادخال المؤقت لغايات تنفيذ المشاريع .

۸ ــ اي مواد يقرر مجلس الوزراء اعفاءها بتنسيب من الوزير .

المادة ١٠ ــ تكون رسوم التعويفة الجمركية اما نسبية ( نسبة مثوية من قيمة البضاعه) او نوعية ( مبلغاً مقطوعاً عن كل وحدة من البضاعة ) ويجوز ان تكون رسوم التعريفة نسبية ونوحية معا للنوع الواحد من البضاعة ه

المادة ١١ ... تطبق التعريفة الجمركية العادية على بضائع جميع الدول مع مراعاة ما يرد في المادتين (١٣و١٢ ) من هما ا

المادة ١٢ ـــ تطبق رسوم النعريفة التفضيلية على بضائع بعض اللول وفق الاتفاقيات المعقودة بهذا الصدد ي

المادة ١٣ ــ يجوز بقرار من مجلس الوزراء ينشر في الجريدة الرسمية بناء على تنسيب من مجلس التعريفة الجمركية تطبيق رسوم تعريفة قصوى لاتزيد على مثلي التعريفة العادية على بضائع بعض الدول بشرط ان لاتقل عن ٢٥٪ من قيمة البضاعة و المنابع المن

المادة ١٤ ــ تفرض الرسوم الجمر كية وتعدل وثلغي بقرار من عجلس الوزراء بناء على تنسيب عبلس التعريفة الجمركية وينشر مدا القراري الجريدة الرسمية والمائن والمنظمة والمائن والمنظمة والمائن وا

وزيـــر الماليـــــــــــة

ووزير الصناعة والنجــــارة ووزيـــر التمـــويـــن

المادة ١٦ - لمجلس الوزراء ان يقرر استناداً الى تنسيب مجلس التعريفة الجمركية :

أ \_ اخضاع البضائع المستوردة من دولة ما لرسم تعويضي في احدى الحالتين التاليتين :

١ \_ عندما تتمتع البضائع من هذه الدولة باعالة تصدير ٥

٧ ــ عندما تخفض هذه الدولة اسعار بضائعها او عملتها على نحو يتضمن منافسة غير عادلة لمنتجات

ب ــ اتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة ماتتخذه بعض الدول من اجراءات تضر بمصلحة النجارة .

المادة ١٧ ـــ تحدد القرارات المتعلقة بالتعريفة الجمركية التاريخ الذي يبدأ تطبيقها فيه .

المادة ١٨ – تخضع البضائع المستورده المصرج عنها للوضع في الاستهلاك المحلي او لاعادة التصدير لتعريفة الرسوم الجمركية النافلة في تاريخ تسجيل بياناتها لدى المراكز الجمركية ، ما لم ينص على خلاف ذلك في صلب القرارات المعدلة للتعريفة الجمركية :

اما البضائع المعدة لاعادة التصدير والتي اديت عنها الرسوم قبل دخولها كاملة الى الحرمالجمركي فيخضع الجزء اللَّكَى لم يدخل بعد للتعريفة النافلة وقت دخوله ب

المادة ١٩ ــ عند وجوب تصفية الرسوم حكما على البضائع المودعة في المستودع بسبب انتهاءمهلة الايداع وعدمتمديدها تطبق نصوص التعريفة النافذة يوم انتهاء مهلة الايداع ه تخضع البضائع المسحوبة من المستودع بصورة غير قانونية او الملخوظ نقصها لدى مراجعــة حسابات

المستودع لرسوم التعريفة النافلة في تاريخ آخر اخراج منه او في تاريخ اكتشاف النقص او في تاريــخ وقوعه اذا امكن تحديده أيها اعلى رسماً ه

المادة ٧٠ ـــ تخضع البضائع المعلقة رسومها وفق بيانات تعهد مكفولة والتي لم يجر تقديمها الى الدائرة لرسوم التعريفة النافذة في تاريخ تسجيل هذه البيانات او في تاريخ انتهاء المهل الممنوحه لها ايها اعلى ه أما البضائع المعلقة رسومها والتي تقدم بيانها الى الدائرة من قبل اصحاب العلاقة بقصد وضعها في الاستهلاك فتطبق عليها التعريفة النافلة بتاريخ تسجيل هذا البيان الحاص بوضعها في الاستهلاك ٢

المادة ٢١ ــ تخصع البضائع الحارجة من|المناطق والاسواق الحرة لوضعها في الاستهلاك لرسوم التعريفة النافلة وفق ما ورد في المادة ( ١٨ ) من هذا القانون .

المادة ٢٧ ـــ تخضع البضائع المهربة او التي هي في حكم المهربة الى رسوم التعريفة النافذة في ثاريح اكتشاف التهريب او تاريخ وقوعه اذا امكن تحديده او تاريخ النسوية الصلحية ، ايها اعلى ، واذا صدر حكم غير قطعي قبل التسوية الصلحية فتعتمد الرسوم التي تضمنها الحكم .

المادة ٢٣ ــ تطبق التعريفةالنافذة يوم البيع علىالبضائع التي تبيعهاالدائرة للوضع فيالاستهلاك وفق الاحكامالمنصوص

المادة ٢٤ ــ تطبق التعريفة النافذة على البضائع الحاضعة لرسم نسبي وفق قيمتها التقديرية في الحالة التي تكون عليها ما لم تنص التعريفة على غيرذلك، أما البضائع الحاضعة لرسم نوعي فيستوفى عنها ذلك الرسم كاملا بصرف النظر عن حالتها مالم تتحقق الدائرة من تلف اصابها نتيجة قوة قاهرة او حادث طارىء فيخفض مقدار الرسم النوعي بنسبة مالحق البضاعة من تلف وتحدد نسبة التلف بقرار من المدير ويجوز لاصحاب العلاقة الاعتراض على هذا القرار الى لجنة التحكيم المنصوص عليها في المادة ( ٧٨ )من هذا القانون .

المادة ٢٥ ــ تطبق احكام المواد (١٧ ــ ٢٤) من هذا القانون على جميع الرسوم والضرائب الأخرى التي تستوفيها الدائرة ءالم يكن ثمة نص قانوني مخالف .

## الباب الرابع المنع والتقبيد

المادة ٢٦ – يقدم عن كل بضاعة تدخل المملكة او تخرج منها بيان ، وتعرض البضاعة على السلطات الجمركية في اقرب مركز جمركي وفقا لما تحدده الدائرة .

المادة ٢٧ ــ. يحظر على السفن مهما كانت حمولتها ان ترسو في غير الميناء المعد لاستقبالها ، الا في ظرف بحري طارى او بسبب قوة طارثة ، وعلىالربان في هذه الحالة ان يعلم بذلك اقرب مركز جمركي او أمني دون ابطاء

المادة ٢٨ \_ يحظر على السفن التي تقل حمولتها عن مائتي طن بحري ان تنقل ضمن النطاق الجمركي البحري البضائع المحصورة او الممنوع استيرادها او الخاضعة لرسوم باهظة او البضائع الممنوعة المعينة والمشار اليها في المادة

المادة ٢٩ ــ يحظر على السفن التي تقل حمولتها عن ماثتي طن بحري والتي تنقل بضائع من الأنواع المشار اليها في المادة ( ٢٨ ) من هذا القانون ان تلخل الى النطاق الجمركي البحري او تتجول او تبدل وجهة سيرها فيه الا في المظروف الناشئة عن طوارىء بحرية او قوة قاهرة ، وعلى الربان في هذه الحالة ان يعلم أقرب مركز جمركي او امني دون ابطاء :

المادة ٣٠ ــ يحظر على الطائرات ان تقلع او تهبط في المطارات التي لاتوجد فيها مراكز جمركية الا في حالات القوة . القاهرة وعلى قائد الطائرة في هذه الحالة ان يعلم اقرب مركز جمركي او امني وان يقدم للدائرة تقريرا بذلك دون ابطاء مؤيدا من الجهة التي جرى اعلامها .

المادة ٣١ \_ أ \_ تحجز البضائع المنوعة العينة وان صرح عنها بتسميتها الحقيقية مالم يرخص مسبقا بادخالها

ب \_ لا تحجز البضائع الممنوعة الاخرى التي يصرح عنها بتسميتها الحقيقية . وانما تعاد الى الحارج والمرابع المناف او للداخل حسب مقتضى الحال مالم يضدو بها استثنام من المنع المناف المدارية

والمناف المنافع المنافع المعاملة جمر كية لاي بضاغة يغلق استيرادها أو تصديرها على أجازة أو رخصة او شهادة او اي مستند آخر قبل الحصول على ذلك المسلند.

المادة ٣٢ ــ تعتبر ممنوعة البضائع الأجنبية التي تحمل علامة او اسما او اشارة من شأنها ان توهم انها من منشأ محلي سواء اكانت على البضاعة ام على غلافاتها ام على عصائبها ، ويطبق هذا المنع ايضا على الاوضاع

المادة ٣٣ – يحظر ادخال البضائع الأجنبية التي لاتتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في قوانين وانظمة حياية المنشأ والملكية مالم توافق الجيهات المختصة على رفع هذا الحظر .

المادة ٣٤ ـــ للمدير ان يفرض قواعد خاصة للتغليف فيما يتعلق ببعض البضائع .

# الياب الخامس العناصر المميزة للبضائح

المادة ٣٥ ــ منشأ البضاعة هو بلد انتاجها ،

ومصدر البضاعة هو البلد الذي استوردت منه مباشرة .

المادة ٣٦ ـ تخضع البضائع المستوردة لاثبات المنشأ ، وتحدد شروط اثبات المنشأ وحالات الاعفاء منه بقرار من الوزير استنادا لتنسيب من المدير .

المادة ٣٧ ـ أ \_ تخضع البضاعة المستوردة من غير بلد المنشأ بعد وضعها في الاستهلاك في ذلك البلد للتعريفة الجمركية المطبقة على بضائع بلد المنشأ او المصدر ايهما اعلى ت

ب \_ تخضعالبضائعالتي يلحق بهاتصنيعاضافي فيخير بلد المنشأللتعريفةالجمركية المطبقة علىبضائع بلد المنشأ او بلد التصنيع حسب درجة التصنيع وفقا للقواعد التي يحددها الوزير بناء على تنسيب المدير .

المادة ٣٨ ــ أ ـــ تصدرقرارات المماثلة والتبنيد للبضائع الني لا يوجد لها ذكر في جدول التعريفة الجمركية بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير وفقا للقواعد الواردة في ذلك الجدول وتنشر هذه القرارات في

ب ــ مع مراعاة ماورد في الشروح التفسيرية للتعريفة الصادرة عن الجامعة العربية تصدر الشروح الإضالمية للتعريفة والشروط التطبيقية لحا عن للدير بقرارات يحدد فيها بده لفاذها ه

ُ جِ \_ تعتبر القرارات الصادرة وفقا للفقرتين السابقتين قطعية .

المادة ٣٩ ــ أ ــ تعتبر القيمة الواجب التصريح عنها في الاستيراد للوضع بالاستهلاك وللاوضاع المعلقة للرسوم هي الثمن العادي للبضاعة ويحدد وفقا للأسس التالية ٦

و المركز الجمري ه الاعتبار لتحديد هذا الثمن تاريخ تسجيل البيان في المركز الجمركي ه

٣ \_ يفترض ان تكون البضاعة مسلمة الى الشاري في مكان ادخالها الحدود .

٣ ــ يفترض ان يكون الباثع قدضمن الثمنجميع ما انفق على بيعها وتسليمها حتى مكان ادخالها

٤ \_ لا يدخل في مفهوم الثمن العادي نفقات النقل داخل البلاد والرسوم والضر ائب المتوجبه على

ه ــ يفترض ان يكون البيع قد جرى قي سوق منافسة حرة بين شار وباثع مستقل احدهما عن

\_ يكون دفع الثمن من قبل الشاري هو النزامه الفعلي الوحيد تجاه البائع .

ب\_ يكون الثمن المتفق هليه غير متأثر بعلاقات تجارية او مالية او غيرهــــا بين البائح او شريك له من جهة وبين الشاري او شريك له من جهة اخرى غير العلاقاتالناشثة عن البيع نفسه . سواء أكانت تلك العلاقات عقدية او غير عقدية .

ج \_ لايعود للبائع او لشريكة سواء أكان شخصا طبيعيا ام معنويا وسواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة اي جزء من حاصل بيع البضاعة اللاحق او التنازل عنها او استعمالها كجزء من الثمن .

يعتبر شريكين في الأعمال اي شخصين لاحدهمامصلحة ماني تجارة الآخر . اولكليهما مصلحة الشريكان شخصين طبيعيين او اعتباريين .

٣ \_ يجب ان يتضمن الثمن العادي للبضاعة قيمة حق استعمال براءة الاختراع او التصميم او النموذج او هلامة الصنع او العلامة التجارية لتلك البضاعة اذا كانت مصنوعة وفق اختراع اوتموذج مسجلين او حاملة علامة صنع اوعلامة تجارية اجنبيتين .

ب \_ للدائرة الحق في ان تزيد عند الاقتضاء القيم المصرح عنها بطريقة تجعلها متناسبة مع القيمة الحقيقية وفق احكام هذه المادة بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

ج \_ عندما تكون قيمة البضاعة محررة بنقد اجنبي ينبغي تحويلها الى النقد المحلي على أساس سعر التعادل الذي يحدده البنك المركزي بتاريخ تسجيل البيان .

المادة ٤٠ \_ أ \_ يجب أن يرفق كل بيان بقائمة ( فاتورة ) أصلية مصدقة من قبل غرفة تجارة المدينة التي صدرت منها البضاعة أو ايهيئة تقبل بها الدائرة بما يفيد اثبات صحة الأسعار والمنشأ كما يجب التصديق على هذه القوائم من قبل البعثات القنصلية الأردنية . وفي حالة عدم وجود هذه البعثات فيكتفي بتصديق ثلك الغرف التجارية او الهيئات .

ب \_ يكون اثبات ثمن الشراء ومنشأ البضاعة بتقديم جميع الفواتير الأصلية والأوراق التي تبين ثمن البضاءة في المكان الذي اشتريت منة وأجرة شحنها ونفقات تأمينها وأي مصاريف أخرى حتى وصول البضاعة الى أول مركز جمركي عنول بالتخليص عليها .

ج \_ يجوز للمدير ان يسمح باتمام اجراءات التخايص على البضاعة دون ابراز القوائم المصدقة والوثائق المطلوبة لقاء تأمين نقدي لايتجاوز ٢ ٪ من قيمة البضاعة عن كل وثيقة على ان يرد للدافع اذا يه و بسيلة من القصر في القوافيم المصارقة والوثائق المطلوبة خلال ( ٢٠٠) يؤما من قاريخ الدَّمع ال

د \_ للدافرة الحق في المطالبة بالمسطولات والعقرو العالم المساوعة وغيرها المتعلقة بالصفقة دون ان تتقيد بما م في من ورد فيها إذ في القواليم ففسها ودون النه كون في الكونية الكينة بها لصلاحية التقدير الفولة لما ه

بتنسيب من المدير لهذا الغرض وتحدد بها حالات التجاوز عن تلك القائمة في الجريدة الرسمية . و ، اذا ادعى صاحب البضاعة او من يمثله بفقد اي وثيقة لازمة وتعلىر علية الحصول على صورةعنها فعليه قبل مباشرة الاجراءات الجمركية ان يدون على البيانات شرحا يصرح فيه بللك وبأنه يقبل

هـ يجوز التجاوز عن القائمة المصدقة او عن احكامها كليا او جزئيا بموجب تعليات يصدرها الوزير

تخمين الجمرك بصورة قطعية . ز \_ يجب ان يدون باللغة العربية علىالفواتير الصادرة بلغة أجنبية نوع البضاعة بما يتفق ومنطوق التوريفة

المادة ٤١ ــ ان القيمة المصرح عنها في التصدير هي قيمة البضائع وقت تسجيل البيان الجمركي مضافا اليها جميع النفقات حتى وصول البضاعة الى الحدود .

لاتشمل هذه القيمة:

أرسوم والضرائب المفروضة على التصدير .

بــ الضرائب الداخلية وضرائب الانتاج وغيرها نما يسترد عند التصدير .

الباب السادس الاستيراد والتصدير

في الاستيراد

المادة ٤٢ ــ أ \_ يجب ان تسجل في بيان الحمولة كل بضاعة ترد بطريق البحر ولو كانت مرسلة الى المناطق الحرة ب. يجب ان ينظم بكامل الحمولة بيان واحد يوقعة ربان السفينة ، متضمنا المعلومات التالية :

١ - اسم السفينة وجنسيتها وحمولتها المسجلة . ٢ ــ اثواع البضائع ووزنها الاجهالي ووزن البضائع المنفرطة ان وجدت ، واذا كانت البضائع ممنوعة فيجب ان تذكر بتسميتها الحقيقية ه

٣ \_ عدد الطرود والقطع ووصف غلافاتها وعلاماتها وأرقامها ٣

٤ ــ اسم الشاحن واسم المرسل الله .

الرافيء التي شحنت منها البضائع .

 على ربان السفينة عند دخوط النطاق الجمركي ، ان يبرز لدى أول طلب من موظفي الدائرة بيان الحمولة الأصلي للتأشير عليه وان يسلمهم نسخة منه .

د \_ وعلى ربان السفينة ان يقدم للمركز الجمركي عند دخول السفينة الرفأ :

إِنَّ بِيانَ الْحَمُولَةُ وَعَنْكُ الْاقْتَضَاءُ تُرْجُمُتُهُ الْأُولِيَّةُ . ، والمدين الله المعاولة الخاص غمون السفينة وامتعة البحارة والسلع العائلة لهم . ع \_ قائمة وافيماء الركاب .

القصل الأول

١ \_ النقل بحرا

و المديد من من من المنظائم الذي سنفرغ في منا المرفأ

 حميع الوثائق وبوالص الشحن التي يمكن ان تطابها الدائرة في سبيل تطبيق الأنظمة الجركية . مـــ تقدم البيانات والمستندات خلال ست وثلاثين ساعة من دخول السفينـــة المرفأ و لا تحسب ضمن هذه المهلة العطل الرسمية .

و \_ يحدد المدير شكل بيان الحمولة وعدد النسخ الواجب تقديمها منه .

المادة ٤٣ ــ اذا كان بيان الحمولة عائدا لسفينة لا تقوم برحلات منتظمة او ليس لها وكيل ملاحة في الموانيء الاردنية او كانت من المراكب الشراعية ، فيجب أن يكون مؤشر ا عليه من السلطات الجمركية في مرفأ الشحن.

المادة ٤٤ ـ أ \_ لا يجوز تفريغ حمولة السفن وجميع وسائط النقل المائيــة الأخرىالا في حرم المرافيء التي يوجد فبها مراكز جمركية . ولا يجوز تفريغ اي بضاعة او نقلها من سفينة الى أخرى الا بموافقة خطية من المركز الجمركي المختص وبحصور موظفيه .

ب ــ يتم التفريغ والنقل من سفينة الى اخرى خلال الساعات وضمن الشروط المحددة من قبل الدائرة .

المادة ٥٥ ــ يكون ربان السنينة او من يمثلها او وكيلها مسؤولا عن النقص في عسدد القطع او الطرود او في محتوياتها او في مقدار البضائع المنفرطة الى حين استلام البضائع في المحازن الجمركية او في المستودعات او من قبل اصحابها عندما يسمح لهم بذلك ، مع مراعاة احكام المادة ( ٦٨ ) من هذا القانون . وللمدير أن يحدد بقر ار منه نسبة التسامح في البضائع المنفرطة زيادة او نقصاً وكللك نسبة النقص الجزئي في البضائع الناجم عن عوامل طبيعيــــة أو نتيجة لضعف الغلافات وانسياب محتوياتها .

المادة ٤٦ ــ اذا تحقق نقص في عدد القطع او الطرود المفرغة عما هو مدرج في بيـــان الحمولة (المانفست) او اذا تحقق نقص في مقدار البضائع المنفرطة يتجاوز نسبة التسامح بها وفق قرار المدير فعلى ربان السفينة او من يمثله تبرير هذا النقص وتأييده بمستندات ثابتة الدلالة تثهت انه تم خارج النطاق الجمركي البحري ، واذا تعذر تقديم هذه المستندات في الحال يجوز اعطاء مهلة لا تتجاوز سنة اشهر لتقديمها بعد اخد ضمان يكفل

المادة ٤٧ ــ ينبغي سوق البضائع المستوردة برا من الحلود الى اقرب مركز جمركي وعلى ناقليهسا ان يلزموا الطرق المعينة المؤدية مباشرة الى هذا المركز يحظر على ناقلي هذه البضائع ان يتجاوزوا بها المركز الجمركي دون ا الباتر خيص أو إن يضعوها في منازل أو أمكنة أخرى قبل سؤقها ألى هذا المركز .

المادة ٤٨ ــ أ ــ على ناقلي البضائع ومرافقيها ان يقلموا لدى وصولهم إلى المركز الجمركي قائمة الشحن او الوثيقة التي تقوم مقام بيان الحمولة موقعة من قبل سائق واسطة النقل ومعتمد شركة النقل ان وجدت ، منظمة وفق الشروط إلحددة في المادة ( ٤٢ ) من هذا القانون ، ومضافا اليهب قيمة البضاعة ، وللمدير أن يقرر عند الاقتضاء بعض الاستثناءات من هذه القاعدة.

ب \_ ترفقُ قائمة الشحن أو الوثيقة بالمستناب المؤيدة لمضمونها وفق الشروط التي بجددها المدير .

المادة ٤٩ ــ على الطائرات ان تسلك عند اجتيازها حدود المملكة الطرق الجوية المحددة لها وان لا تهبط الا في المطارات

المادة ٥٠ ــ يجب ان تدون البضائع المنقولة بالطائرات في بيان حمولة يوقعه قائد الطائرة وينظم وفق الشروط المبينة

المادة ٥١ – على قائد الطائرة ان يقدم بيان الحمولة والقوائم المنصوص علبها في المادة (٤٢) من هذا القـــانون الى موظفي الدائرة عند الطلب .

وان يسلم هذه الوثائق الى مركز جمرك المطار ، مع ترجمتها عند الاقتضاء وذلك فور وصول الطائرة . المادة ٥٢ – يحظر تفريغ البضائع والقاؤها من الطائرات اثناء الطيران ، الا انه يجوز لقائد الطائرة ان يأمر بالقساء البضائع اذا كان ذلك لازما لسلامة الطائرة . على ان يعلم الدائرة بدلك فور هبوطه .

المادة ٥٣ ــ تطبق احكام المواد ( ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ ) من هذا القـــانون على النقل برا والنقل جوا فيما يتعلق بتفريغ البضائع ونقلها من وسيلة نقل الى اخرى . ويكون السائقون وقادة الطائرات وشركات النقل مسؤولين عن النقص في حالة النقل البرى او الجوي

المادة ٥٤ ــ يحظر على كل سفينة او قطار او سيارة او طائرة او اي وسيلة نقل اخرى محملة او فارغة مفادرة البلاد دون ان تقدم الى الدائرة بيان حمولة (منافسة ) مطابقاً لأحكام المادة (٤٢) والحصول على ترخيص بالمغادرة ما لم يكن ثمة استثناء تمنحه الدائرة .

المادة ٥٥ ــ يجب التوجه بالبضائع المعدة للتصدير الى المركز الجمركي المختص والتصريح عنها بالتفصيل . ويحظر على الناقلين باتجاه الحدود البرية ان يتجـــاوزوا المراكز الجمركبــة دون الحصول على ترخيص بالمغادرة او ان يسلكو طرقا بقصد نجنب هذه المراكز على ان تراعى بشأن البضائع الحاضعة الصوابط النطاق الجمركي الاحكام التي تقررها الدائرة .

# النقل ببريد المراسلات او بالطرود البريدية

المادة ٥٦ – يتم استيراد البضائع او تصديرها عن طريق بريد المراسلات او بالطرود البريدية وفقا للاتفاقيات البريدية العربية والدولية والنصوص القانونية الداخلية النافاءة .

احكمام مشتركة

المادة ٥٧ ــ أ ــ لا يجوز ان تذكر في بيان الحمولة ( المنافست ) او ما يقوم مقامه عدة طرود مقفلة ، ومجموعة باي طريقة كانت ، على انها طرد واحــــد. ويراعى بشان المستوعبات والطبليات والمقطورات

ب ــ لا يجــوز تجزئة الارسالية الواحدة من البضائح ويحق للمدير عندما يرى اسبابا مبررة للتجزئة ان يسمح بها بالشكل الذي تراه شريطة الا يترتب على هذه التجزئة اي خسارة تلحق بالحزينة بأي وجه من الوجوه .

# مراحل التخليص الجمركية الفصل الاول : البيانات الجمركية

المادة ٥٨ ــ يجب أن يقدم للمركز الجمركي عند تخليص أي بضاعة ولو كانت معفاة من الرسوم والضرائب بيان تفصيلي يتضمن جميع المعلومات التي تمكن من تطبيق الانظمة الجمركية واستيفاء الرسوم والضرائب المترجبة ولغايات جمع الاحصاءات:

ويسجل البيان التفصيلي تحت رقم متسلسل سنوي بعد التحقق من مطابقتة لاحكام هذا الفصل :

المادة ٥٩ ــ أ ــ يحدد المدير نماذج البياناتالتفصيلية ويحدد عدد نسخها واثمانها والمعلومات التي يجب ان تتضمنها ب\_ يحدد المدير الوثائق الواجب ارفاقها مع البيانات التفصيلية والمعلومات التي يجب ان تتضمنها هده الوثائق وللمدير أن يسمح باتمام أجراءات التخليص في حالمة عسدم أبراز أي وثيقة من الوثائق المطلوبة لقاء تأمين نقدي لا يزيد على ٢ ٪ من قيمة البضاعة ، بحيث يرد التأمين اذا ابرزت خلال (٦٠) يوما من تاريخ الدفع .

المادة ٦٠ ــ لا يجوز ان يذكر في البيان الجمركي التفصيلي الا البضائع العائدة لبيان الحمولة ( المنافست ) الواحـــد باستثناء الحالات التي بحددها المدير .

المادة ٦١ ــ لا يجوز ان يذكر في البيان عدة طرود مقفلة ومجموعة بأي طريقة كانت على انها وحدة وتراعى بشأن المستوعبات والطبليات والمقطورات التعليمات التي يصدرها المدير :

المادة ٢٢ ــ لا يجوز تعديل ما ورد في البيانات الجمركية بعد تسجيلها غير ان لمقدم البيان ان يتقـــدم بطلب خطي للتصحيح فيما يتعلق بالعدد او القياس او الوزن او القيمة على ان يقدم هذا الطلب الى رئيس المركــــز الجمركي قبل احالة البيان لجهاز المعاينة .

المادة ٦٣ ــ للدائرة ان تلغي البيانات التي سجلت ولم تؤد عنها الرسوم والضرائب المتوجبة او لم تستكمل مراحــــل انجازها لسبب يعود لمقدمها وذلك خلال مدة خمسة عشر يوماً تلي تاريخ تسجيل هذه البيانات : ويجوز للدائرة ان توافق على الغاء البيانات بطلب من مقدمها طالما لم تدفع عنها الرسوم والضرائب المتوجبة ۽ وفي حال وجود خلاف فلا يسمح بالالغاء الا بعد حسم هذا الحلاف ۽

وفي جميع هذه الاحوال يحق للدائرة ان تطلب معاينة البضاعة وان تجريها بحضور مقدم البيان او في غيابه بعد تبليغه اصول موعد المعايئة.

ا: منها عند الاقتضاء وذلك بعد الحصول عــلى اذن من الدائرة وشرط ان يتم ذلك تحت اشرافها عطى ان تخضع العينات المأخوذة للرسوم والضرائب المتوجبة :

المادة م ٦ – لا يجوز لغير أصحاب البضائج أو من يمثلهم الاطلاع على البيانات الجمركية وتستثنى من ذلك الفضائية أو الرسمية المختصة .

## الفصل الثاني معاينـــة البضـــاثم

المادة ٦٦ – بعد تسجيل البيانات التفصيلية ، يقوم مأمور الدائرةالمختص بمعاينة البضائع كليا اوجزئياً حسبالتعليمات التنظيمية التي يصدرها المدير .

المادة ٦٧ ــ أ ــ تجرى معاينة البضائع في الحرم الجمركي ويسمح في بعض الحالاتباجرائها خارج هذا الحرماستنادا الى طلب صاحب العلاقة وعلى نفقته وفقا للقواعد التي يحددها المدير .

بـــ يكون نقل البضائعالى مكان المعاينة وفتحالطرود واعادة تغليفها وكلالاعمال الاخرى التيتقتضيها المعاينة على نفقة مقدم البيان وعلى مسؤوليته :

ج \_ لايجوز نقل البضائع التي وضعت في المخازن الجمركية او في الاماكن المحلدة للمعاينة دون موافقة

د \_ ينبغي ان يكون العاملون في نقل البضائع وتقديمها للمعاينة مقبولين من الدائرة ؟

ه ــ لايجوز لاي شخص دخول المحازن والمستودعات الجمركية والحظائر والسقائف والساحات المعدة لتخزين البضائع او أيداعها ، والاماكن المعدة للمعاينة دون موافقة من الدائرة :

المادة ٦٨ – لاتجري المعاينة الا بحضور مقدم البيان او من يمثله وعند ظهور نقص في محتويات الطرود تحدد المسؤولية بصدده على الشكل التالي ت

أ ــ اذا كانت الطرود قد ادخلت المخازن الجمركيةو المستودعات بحالة ظاهرية سليمة يتأكد معهاحدوث النقص في بلد المصدر قبل الشحن . فيصرف النظر عن ملاحقه هذا النقص ؟

ب ــ اذا كانت الطرود الداخلة الى المخازن الجمركية او المستودعات بحالة ظاهرية غير سليمة وجب على الهيأة المستثمرة لهذة المخارن او المستودعات ان تقوم مع الدائرة والشركة الناقلة باثبات هذه الحالة في محضر الاستلام والتحققمنوز نهاومحتوياتها وعددها وعلى الهيأةالمستثمرة ان تتخذ التدابير اللازمة لسلامة حفظها . ان المسؤولية تقع في هذه الحالة على الناقل مالم يكن ثمة تحفظ على (المانيفست) مؤشرا من جمرك بلد المصدر فيصرف النظر في هذه الحالة عن الملاحقة .

ج ــ اذا ادخلت الطرود بحالة ظاهرية سليمة ثم اصبحت موضع شبهة بعد دخولها المحازن الجمركية والمستودعات فتقع المسؤولية على الهيئة المستثمره في حال التحقق من وجود لقص او تبديل .

المادة ٦٩ ــ للدائره أن تفتح الطرود لمعاينتهاعند الاشتباهبوجود بضائع ممنوعةأو محالفة لما هو وارد في الوثائق الجمركية في غياب صاحب العلاقة او من يمثله اذاامتنع عن حضور المعاينة في الوقت المحدد . وعند الضرورة فللدائرة ان تجري المعاينة قبل تبليغ صاحب العلاقة او من يمثله، على ان يقوم بذلك لجنة تشكل لهذا الغرض : وتحرر هذه اللجنة محضرا بنتيجة المعاينة

المادة ٧٠ ــ للدائرة الحق في تحليل البضائع لدى محلل معتمد منها للتحقق من نوع البضاعة او مواصفاتها او مطابقتها لما تسمح به القوانين والانظمة .

المادة ٧١ ــ يجوز للدائرة ولصاحب العلاقة الاعتراض على نتيجة التحليل امام لجنه التحكيم المنصوص عليها فيالمادة ( ٧٨ ) وتبت هذه اللجنة في الحلاف بعد الاستئناس برأى محلل او اكثر تختاره، وبحدد المديرالقواعد المنظمة لهذه الاجراءات.

المادة ٧٧ ــ أ ــ اذا كانت النصوص القانونية الاخرى النافلة تقتضي تــو فر شروط ومواصفات خاصة للبضائــع واستلزم ذلك اجراءالتحليل او المعاينةوجبان يتم ذلك . وللمدير حق الافراج عنها لقاءالضمانات اللارمة التي تكفل عدم التصرف بها الا بعد ظهور نتيجة التحليل .

ب \_ يجوز التصريح بالافراج عن البضائع قبل ظهور نتيجة التحليل ، اذا كان الهدف من التحليل هو تطبيق التعريفة الجمركية ودفع صاحب البضاعة الرسوم حسب المعدل الاعلى للتعريفة امانة لحين

ج ــ يحق للمدير اتلاف البضائع الني يثبت من التحليل او المعاينة انهامضرة او غير مطابقة للمواصفات المعتمدة وذلك علىنفقة اصحابها وبخضورهم او ممثايهم ولهم اذا شاؤا ان يعيدوا تصديرها خلال مهلة يحددها المدير ، وفي حالة تخلفهم عن الحضور او اعادة التصدير بعد اخطارهم خطيا ،تتم عملية الاتلاف على نفقتهم وخرر بذلك المحضر االلازم

المادة ٧٣ ــ أ ــ تخضع غلافات البضائع ذات التعريفة النسبية (القيمية) لرسوم البضائع الواردة ضمنها وللوزير ان يحدد بقرار منه يصدر بناء على تنسيب المدير الحالات التي تطبق فيها آلرسوم والضرائب المتوجبة على الغلافات بشكل منفصل عن البضائع الواردة فيها وحسب بنود التعريف الحاصة بها سواء بالنسبة للبضائع ذات التعريفة النسبية او النوعية او الخاضعة لرسوم مخفضة او المعفاة مىالرسوما لجمركية . ب ــ يحدد بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير الشروط التي تتم بموجبها معاينة البضائع الخاضعة للرسوم على اساس الوزن وحساب الرسوم المتوجبة عنها .

المادة ٧٤ ـــ اذا لم يكن بوسع الدائرة ان تتأكد من صحة محتويات البيان عـــن طريق فحص البضاعة او المستندات المقدمة فلها ان تقرر ايقاف المعاينة وان تطلب المستندات التي توفر عناصر الاثبات اللازمة على ان تتخذ جميع التدابير لتقصير مدة الايقاف دون ان يكون لمقدم البيان من جراء ذلك حق اللجوء الى اي مراجعة ضد الدائرة او طلب التعويض منها .

المادة ٧٥ ــ يجب استيفاء الرسوم والضرائب وفقا لمحتويات البيان ، غير انه اذا أظهرت نتيجة المعاينة فرقا بينها وبين ما جاء في البيان ، فتستوفى الرسوم والضرائب على اساس هذه النتيجة ، مع عدم الاخلال بحق الجمارك في ملاحقة استيفاء الغرامات المتوجبة عند الاقتضاء وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٧٦ - عند الاقتضاء يحق للدائرة ولرؤساء المعاينة وغيرهم من المختصين فيها اعادة المعاينة وفقا لاحكام الموادمن رُ ٢٦ لغاية ٧٥ ) من هذا القانون .

أحكمام خاصة بالمسافرين

المادة ٧٧ – أ – يتم التصريح والمغاينة في المراكز الجمركيَّة المختصَّة عما يصطحبة المسافرون أو يعود اليهم وفـــق الأصول والقواعد التي تحددها الدائرة .

 بـ تستوفى الرسوم الجمركية عن البضائع التي بحوزة المسافرين وفق التعليات التي يصدرها الوزيــر لمذا الغرض .

#### الفصل الرابع التحكيم

المادة ٧٨ ــ أ ـــ اذا قام خلاف بين المخمن وصاحب العلاقة على قيمة البضاعة يحال الامر الى المدير، فاذا أقر المدير تقدير المخمن ولم يقبل صاحب العلاقة به ، فللمدير ان يقرر اما استيفاء الرسوم عينا او احالة الامر

يصدر الوزير التعليات اللازمة التي تبين كيفية احتساب الرسوم عينا وطريقة انتخابها والتصرف يها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية .

ب. واذا قام خلاف بين الدائرة واصحاب العلاقة حول مواصفات البضاعة او منشئها يحال الامر الى المدير فاذا لم يقبل صاحب العلاقة بالقرار الصادر فله الحق في اللجوء الى التحكيم .

 چــ يثبت الحلاف في محضر يحال الى لجنة تحكيم تؤلف من خبيرين تعين الذائرة احدهما ويعين الآخر صاحب البضاعة او من يمثله ، فاذا امتنع اي من الطرفين عن تعيين خبير خلال ثمانية ايام منتاريخ المحضر اعتبر رأي الطرف الآخر قاطعاً ولا يقبل الطعن بأي طريقة كانت .

د \_ لا يجوز التحكيم الا على البضائع التي لا زالت تحت رقابة الدائرة .

 هـ غير انه اذا لم يكن وجود البضائع لازماً لحل النزاع وفي غير الحالة التي تكون فيها البضاعة معرضة للمنع يجــوز للدائرة ان تسمح بتسليم البضاعة قبل انتهـــاء اجراءات التحكيم ضمن الشروط والضمانات الي يحددها المدير .

المادة ٧٩\_ اذا اتفق المحكمان ، كان رأيهما نهائياً . واذا اختلفا رفع الحلاف الى لجنة تحكيم مؤلفة من مفوض دائم من خارج الدائرة يعينه الوزير ومن عضوين احدهما يمثل الدائرة ويختاره المدير او من يمثله، والآخر يمثل غرفة التجارة ويختاره رئيس هذه الغرفة .

وتصدر اللجنة قرارها بالاجماع او بالاكثرية بعد ان تطلع على آراء الحبراء ومن ترى الاستعانة به من الفنيين ان قرار هذه اللجنة نهائي وقاطع ولا يقبل الطعن بأي طريقة كانت وتحدد لجنة التحكيم الطرف الذي يتحمل نفقات التحكيم .

المادة ٨٠- يحدد الوزير عدد اللجان ومراكزها ودوائر اختصاصها والمكافآتالتي تصرف لاعضائها ونفقاتالتحكيم

المادة ٨١- أ - تحدد الدائرة اجراءات التحكيم والاصول الواجب اتباعها في أخد العينات وشروط فحصالبضائع المختلف عليها وتعهدات المكلفين السابقة للتحكيم وتحرير المستندات اللاحقة لقرار الحبراء او قرار

ب- تعبع لجنتا التحكيم المنصوص عليهما في المادتين ( ٧٨ و ٧٩ ) من هذا القانون الاجراءات التي

المادة ـــ ٨٧ ــ يجوز ادخال البضائع ونقلها من مكان المي اخر في المملكة او عبرها مع تعليق تادية الرســـوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرســـومعنها .

ويشترط في هذه الاوضاع تقديم ضمائه التلقامين الرسوم والضرائب نقدا او بكفالات مصرفيسة او تعهدات مكفولة وفق التعليمات التي يصدرها المدير .

المادة ـــ ٨٨ ــ تبرا الكفالات المسرفية والتعهدات المكفولة وترد الرسوم والضرائب المؤمنة عند الانتضاء استفادا الله المي شهادات الإبراء وفق الشروط التسميد في الدير ،

والمن ها المنافقة في المناح الأن المنافقة والمنافقة المنافقة ( المنافقة ( المنافقة )، « الأرباء ومعا ومعاودة و

المكام هاهسال والمعلق المراجع المادة عد ١٨ ينريجون نقل المهائم نات المنس الإجنب ويق وشع العبور وذلك بدخولها الجدود لتخرج من حدود

المادة من المحدود المحدود العبور الا فالراكز الجبركية الرخصة الذال . اللَّذَة \_ ١ ٩ \_ ٧ شخصُعُ النَّصَائِعِ المَارَةُ وفِق وضع العبور للتهينا اللَّهَ الا الدَّا لَمَنِكُ التَّوانين والانظمــة النَّائذة ملى المائك دلك .

#### القصل الخامس

# تادية الرسوم والضرائب وسحب البضائع

- المادة ٨٢ أن البضائع هي رهن الرسوم والضرائب ولا يمكن سحبها الا بعد أتمام الاجراءات الجمركيـة بصددها وتأدية الرسوم والضرائب عنها ومقالاحكام هذا القانون .
- المادة ٨٣ على موظفي الدائرة المكلفين باستبف اءالرسوم والضرائب أن يعطوا بها أيسالا ينظم باسم المستورد ويحرر الايصال بالشكل السدي يحدده الوزير ، وتنظم تصنيات رد الرسوم والضرائب المتوجب ردها باسم المستورد بعد ابــراز الابصال المعطى له أو صورة عنه عند الاقتضاء .
- المادة ٨٤ تنظم البيانات التقصيلية للبضائه عالمستوردة من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسسات العامة والبلديات ونق التواعد العامة وبمكن الترخيص بسحب هذه البضائع بعد انتهاء المعاينة وتبل دفع الرسوم والضرائب المتوجبة وذلك ضمن الشروط التي يحددها الوزير بناء على تنسيب من المدير .
- المادة ... ٨٥ ... عند اعلان حالة الطوارىء بجوز اتخاذتدابير لسحب البضائع لقاء ضمانات وشروط خاصــــة
- وتخضع هذه البضائع لمعدلات الرسسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب النافذة بتاريخ
- المادة ٨٦ بجوز السماح للمكلفين بسحب بضائعهم قبل نادية الرسوم والضرائب عنها تحت ضمانة مصرفية او نقدية وذلك ضمن الشروط والقواعــــدالني يحددها المدير .

البساب الثامسن الاوضاع المعلقة للرسوم الفصـل الاول

احكسام عامسة

النقيل المرخص بها ، ويكون قير اروقف الترخيص او الفائه قطعيا . المادة ــ ٩٧ ــ تحدد بقرار من الوزير الطرق والمسالك التي يمكن اجراء النقل عليها وفق وضع العبور الخاص وشروط هذا النتل مع مراعاة الاتفاقيات المعتودة مع الدول الاخرى .

المادة - ١٣ - ١ ، لا يسمح بتخزين البضائع المارةبطريق الترانزيت الا في المناطق الحرة ، الا انه يجوز

ولا ترد هذه الزيادة اذا لم يطالب بها خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع .

العبور ( الترانزيت ) العادي

المادة \_ ٩٣ \_ يتم نتل البضائع وفق وضع العب\_ورالعادي على الطرق المعينة وبمختلف وسائط النت\_ل

المادة - ٩٤ - تسرى على البضائع المشار اليها فسي المادة السابقة ، الاحكام الخاصة بالبيان التفصيل المادة

المادة ــ ٩٥ ــ تخضع البضائع المنقولة وفق وضــــعالعبور العادي لكائمة الشروط التي يحددها الوزير بصدد ترصيص الطرود والمستوعبات وبصـــدوسائط النقل وتقديم الضمانات والالتزامات الاخـــرى

المادة - ٦٦- أ . يجري النقل وفق العبور الخامس يواسطة هيئات السكك الحديدية وشركات النق - - ل

بالسيارات او بالطائرات المرخص بهابقرار من الوزير وذلك على مسؤولية هذه الهياسات

او في حالة اساءة استعمال وضعال عبد الفاص بارتكاب اعمال التهريب على وسائسط

ب. يتضمن قرار الترخيص الضمانيات الواجب تقديمها وجميع الشروط الاخرى وللمديسر أن يوقف هذا الترخيص لغترة محددة اويلغيه عند الاخلال بالشروط والتعليمات المحددة من قبله

المبور ( الترانزيت ) الخاص

من الوزير وبعد الرجوع الى الجهـةذات الاختصاص .

على مسؤولية موقع التعهد .

والمعاينة المنصوص عليها في هذا القانون .

للوزير ضبن الشروط والضمائـــاتالتي يتررها أن يسبح بايداع البضائع المارة ، بطريــق التر انزيت في مستودع عام أو خاصص ودة تسعين يوما فاذاً لم تسحب البضاعة بعد انتضاء

المدة المسموح بها ولم يوانق الوزيرعلى تهديدها غللمدير ان يتخذ الاجراءات اللازمة لبيعها

بالزاد العلني وان يقيد البلغ الزائدبعد حسم مقدار الرسوم والنفقات المستحقة والغرامات التي يقررها الدير \_ على أن لا تتجاوز الفرالمة ٥٠ ٪ من تيمة البضاعة \_ في حساب الإمانات

ب. لا يسمح بوضع البضائع المـــارة بالترانزيت للاستهلاك المحلي الا في ظروف خاصة وبقرار

المادة ــ ١٨ ــ لا تسرى احكام الاجراءات المتعلقة بالبيان التفصيلي والمعاينة التفصيلية على البضائع المرسلة وفق وضع العبور الخاص ، ويكتني بالنسبة اليهاببيان موجز ومعاينة اجمالية ما لم تر الدائرة ضرورة اجراء معاينة تفصيلية.

المادة - ٩٩ - تطبق احكام العبور الخاص المنصوص مليها في هذا القانون لتنفيذ الانفانيات التي تنضم ---احكاما للعبور ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاتيات .

# العبور ( الترانزيت ) بمستندات دولية

المادة ... • أب يجوز النقل وفق وضع العبور بين الدولالشركات والمؤسسات المرخص لها بذلك من قبل المديسر بعد تقديمها الضمانات المحددة بقسرارالترخيص ، ويتم هذا النقل وفق دفاتر او مستنسدات دولية موحدة ، وعلى سيارات تتومر ميهامواصفات معينة ،

دولية وكذلك أمور الترصيص ومواصف السيارات المسموح لها بهذا النتل ،

## نقل البضاعة من مركز جمركي اول الى مركز جمركي ثان

المادة ١٠١٠ بجوز في حالة النتل من مركز جمركسي اول الى مركز جمركي ثان اعفاء الصحاب العلاقة مسن تنظيم بيان تقصيلي وعليهم في هذه الحالمة ان يبرزوا لدى المركز الاول :

اوراق الطريق او تنوائم الشمن وغيرها من المستندات التي يحددها المدير .

ب. بيانا موجزا عنها موثقا بتعهد مكف وليحدد نموذجه من قبل المدبر . ويجوز الاستعاضة عن هذا البيان الموجز ببيان الحمولة \_ المانفست \_ المنظم في بلـــد المصدر ، في الحالات التي يحددها المديسر .

المادة -١٠٢- يحق لموظني الدائرة في مركز الادخال اجرااء المعاينة للتاكد من صحة محتويات البيان الموجز .

المادة - ١٠٣- من هذا المستعاضة عن البيان الموجز المنودعنه في المادة -- ١٠١- من هذا القانون بمذكرة ينظمها موظفو الدائرة في المركز الاول وذلك نسسي الحالات وضبين الشروط التي يحددها المدير .

#### الفصل الثالسث المستودعات ١ . احكام عامــة

النصل وتكون هذه المستودعات على ثلانة نواع:

#### حتيقي ــ وخاص ــ ووهي

المادة \_ ١٠٥ ـ تقفل جميع منافذ الامكنة المخصص قللمستودعات الحقيقية والخاصة بقفلين مختلفين يبقسي منتاح احدهما في حوزة الجمارك والاخسربحوزة صاحب العلاقة .

المادة ــــ١٠٦ ــ لا تقبل البضائع في جميع انواع المستودعات الا بعد تقديم بيان ايداع ينظم وفق الشروط المحددة والمواد التي تليها في هذا التانون.

وللجمارك أن تمسك من أجل مراقبة حركة البضائع في المستودعات سجلات خاصة تدون ميهـــا جميع العمليات المتعلقة بها ، وتكون مرجعالطابقة موجودات المستودعات على تيودها .

المادة ٧٠١ ـ يحدد الوزير شروط التطبيق العملم يلوضع المستودعات على مختلف انواعها .

#### ب ، المستودع الحقيقي

المستودع والهياة المكفة بادارته وشسروط الاستثمار ورسوم التخزين والنفقات الأخرى والجعاله الواجب أداؤها الى الدائرة والضمائي الواجب تقديمها وغير ذلك من الاحكام المتعلقة به .

المادة ــــ ١٠٩ منتى البضائع في المستودع المتيتــــي لدة لا تزيد على سنة ، ويجوز تهديدها لسنة السهـر اخرى عند الاتضاء بدرار بن الدير .

المادة بسرا المد لا يسملح في المستودع المعيدي بتخريس البضائع المنوحة المينة والمتفجرات والمواد الشبيهة بها والمواد التابلة للالتهاب والمنتجات الحاملة علامات - ماركات - كاذبة والبضائع التي تظهر ميها عالمات النسباد ، وتلك التي يعرض وجودهافي المستودع الى اخطار أو قد تضر بجودة باأنشاءات خاسة والبضائع النفرطة ما لم يكن السنودع

المادة - ١١١- للدائرة الحق في الرقابة على المتودعات الحقيقية التي تديرها الهيئات الاخرى ، وتكون الهياة المستثمرة مسؤولة وحدها عن البضائي على البضائي المائدة .

المادة - ١١٢ - تحل الهياة المستثمرة للمستودع الدنيقي أمام الدائرة محل اصحاب البضائع المودعة لديها في جميع التز أماتهم عن ايداع هذه البضائع .

المادة --١١٣- . يحق للدائرة عند انتهاء مهلة الايداعان تبيع البضائع المودعة في المستودع الحقيقي اذا لسم يتم اصحابها باعادة تصديرهــا أووضعها للاستهلاك .

ب، يتم هذا البيع بعد شهر من تاريب خانذار الهياة المستثمرة وصاحب البضاعة او من بمثلب ويوداع حاصل البيع بعد اقتطاع مختلف الرسوم والضرائب والنفتات امانة لدى الخزينة لنسليمه الى أصحاب العلاقة ، ويسقط الحق في المطالبة به بعد ثلاث سنوات من تاريخ البيع ، بحيث

ج. يكون البيع بالمزاد العلني ومن قبل لجنة مؤلفة من اثنين من موطفي مركز الجمرك المختص وعضو من كل من المجلس البلدي والغرفـــة التجاريـــة .

المادة - } 1 1 - يسمح في المستودع الحقيقي بنزع غلامات البضاعة ونقلها من وعاء الى اخر وجمسع الطرود او تجزئتها واجراء جميع الاعمال التي يراد منهاصيانة المنتجات او تحسين مظهرها او تسهيل تصريفها وذلك بموافقة المدير وتحت رقابة الدائرة .

المادة ـــ ١١٥ ــ تستوفي الرسوم الجمركية وغيرها مــن الرسوم والضرائب عن كامل الكميات من البضائع الذي سبق ايداعها ، تكون الهياة المستثمرةللمستودع مسؤولة عن هذه الرسوم والضرائب في حالة زيادة أو نقص أو ضياع في البضائع أو تبديلها فضلا عن الفر أمات الذي تفرضها الدائرة . لا تستحق الرسوم الجمركية والرسسوم والضرائب الاخرى اذا كان النقص في البضائع او النساع ناتجين عن قوة قاهرة أو حادث جبري أونتيجة لاسباب طبيعية ، تبقى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الآخرى والفرامات عن الكهيسات الزائدة او الناقصة او الضائعة او المبدلة متوجبة علسى الهياة المستثمرة حتى عند وجود مسبحب تثبت مسؤوليته ،

بيانات ذات تعهدات مكفولة ، وعلى موقعي هذه التعهدات ان يبرزوا خلال المهل التي يحددها المدير شهادة تفيد ادخال هذه البضائع الــــــالستودع الحقيقي او الى المركز الجمركي لتخزينهـــا او وضعها في الاستهلاك او وفق وضعيعجمركي آخيير . ج ، الستودع الخاص

المادة ـــ١١٧ ــ يجوز الترخيص بانشاء مستودعات خاصة في الاماكن التي توجد ميها مراكز جمركية اذا دعت الى ذلك ضرورة التصادية أو أذا استلزم الامر أقامة أنشاءات خاصة ،

وتصفى حكما اعمال المستودع الخاص عندالفاء المركز الجمركي خلال ثلاثة اشهر على الاكثر .

المادة ١١٨ - يصدر الترخيص بانشاء المستودع الخاص يقرار من الوزير استنادا الى تنسيب من الدير يحدد فيه مكان هذا المستودع والجعالة الواجب اداؤها سنويا والضمانات الواجب تقديمها قبل البدء بالعبل والاحكام الاخرى التعلقة به .

الرسوم والضرائب على كامل كميات البضاعة المودعة دون التجاوز عن أي نقص يحدث الا ما كسان سرسوم درسر المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم والمعلم المسلم المسلم عن المرامات التي المشاء المسلم عن المرامات التي المسلم المس

المادة - ١٠١٠- تكون مدة بقاء البضائع في المستمودع الخاص حتى سنة واحدة ويجوز عند الاقتضاء تمديدها لدة ستة السهر اخرى بناء على طلب يوانق عليه الديسسر

.

المادة - 17 (-- تطبق احكام المواد - 11 ا- و - 11 ا- و - 11 ا- من هذا القانون على المستودعات الخاصة .

المادة - 17 ا- لا يسمح في المستودع الخاص بايسداع البضائع التالفة ، كما لا يسمح بايداع البضائع المنرعة

#### د ، المستودع الوهمي

أب المادة ــ ١٢٤ يجوز ايداع البضائع التي تحدد بقرارمن الوزير وفق وضع المستودع الوهمي داخل المخازن المادة ــ ١٢٤ المتجارية او المحلات الخاصة في المسدن الاماكن التي توجد فيها مراكز جمركية .

ويصدر الترخيص بانشاء المستودع الوهمي بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير يحدد فيسه مكان هذا المستودع والشروط الواجب ببقونرها والضمانات التي يجب أن تقدم والجعالة السنوية المنروضة والاعمال المسموح بها .

تصفى حكما مرجودات المستودع الوهمسيوتسدد تيوده عند الغاء المركز الجمركي خلال مهلة ثلاثة الشهر على الاكثر ، وعلى صاحب المستودع القيام بما يقتضيه هذا الامر .

المادة \_\_177 \_\_ للدائرة الحق في الرقابة على المتودعات الوهبية ويكون اصحاب هذه المستودعات مسؤول\_\_\_ين عن البضائع المودعة نيها .

المادة ١٢٧ ــ تطبق على المستودعات الوهميســـة احكام المادتين ١١٦ ــ و ١١٠ ــ من هذا القانون .

### الفصل الرابـــع المناطق والاســواي الحــرة

ب. يجوز ادخال البضائع الوطنية او التي اكتسبت هذه الصفة بوضعها في الاستهلاك المحلى الى المنطقة الحرة ، على أن تخضع عندئذلقيود التصدير والمنع والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الخاصة بالتصدير وذلك الاضافة الى ما يفرض لمصلحة الجهة القائمة على الدارة واستثنار المنطقة الحرة .

اجِهُ لا تخضع البضائع الموجودة في المنطقة الحرة لاي تبد بن حيث بدة بقائها بيها .

بيا. يُحطِّر دخول البضائع التالية السي النطقة الحرة :

البضائع المنوعة الخالفته النظام العام وتحدد من تبل السلطات ذات الاختصاص .
 البضائع النتنة أو القابل المستثمار والتي تحدد المحروقات اللازمة لاعمال الاستثمار والتي يعدد المستثمار والتي تحددها .

٣ ، الاسلمة المربية والذخائسووالتنجرات أيا كان نوعها

إليضائع المخالفة للتوانسين المتعلقة بحماية الملكية التجارية والصناعية والادبيسة والفنية والمسادر بها قرار بذلك من الجهات المختصة .

٥ . المخدرات على اختلاف انواعهاومشتقاتها .
 ٦ . البضائع التي منشؤها بالسدتقررت مقاطعته اقتصاديا .

المادة ــــ ١٣٠ للدائرة المتيام باعمال التفتيش فــــي المناطق الحرة عن البضائع المنوع دخولها اليها كمـــا يجوز لها تدتيق المستندات والكشف علـي البضائع لدى الاشتباه بوجود عمليات تهريب ،

المادة --١٣٢ -- يسمح في المنطقة الحرة القيام بجميه الاعمال التي يسمح القيام بها بموجب تمانون مؤسسة المادة --١٣٢ المنطق المحمول به وبموجب الانظمة الصهادرة بمقتضاه ه

المادة \_ ١٣٤ ـ يجري سحب البضائع من المنطقة الحرةوفقا لاحكام القوانين والانظمة المعمول بها وطبق \_\_\_\_ا المتعليمات التي يصفرنها المديرة ١٠٠

وفي الاحوال التي لا تستطيع الدائرة فسي المنطقة الحرة معرفة منشأ البضاعة بصورة مقنعة تعليق وفي الاحوال التي لا تستطيع الدائرة في المادة سالا من هداالتائون ، الإحكام الواردة في المادة سالا من هداالتائون ،

المادة -- ١٣٦ - لا يجوز استهلاك البضائع الاجنبية في المناطق الحرة للاستعمال الشخصي تبل تادية ما يتوجب عليها من رسوم جمركية ورسوم وضرائب اخرى •

المادة - ١٣٨ - تعتبر ادارة المنطقة الحرة مسؤولة عنجميع المخالفات التي يرتكبها موظنوها وعن تسلمب المدة - ١٣٨ البضائع منها بصورة غير مشروعة ، وتبقى نافذة فيها جميع القوانين والانظمة المتعلقة بالاملن والانظمة والمصحة العامة وبقبع التهريب والفشات والاداب والصحة العامة وبقبع التهريب والفشات والاداب

### الفصيل الخاسيس الانفيال المؤقيسة

المادة - ، ٤ ا - يجوز أن تعلق بضغة مؤمّنة ولمدة سنة قابلة للتجديد مدة لا تزيد على سنة أخرى تأدية الرسوم المادة - ، ٤ ا - يجوز أن تعلق بضغة مؤمّنة ولمدة سنة قابلة المتوردة بقصدتصنيعها أواكمال صنعها الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب عن البضائع الاجنبية المضاربة أو المستودمات أو على أن يتعهد أصحابها بأعادة تصديرها و بوضعها في المخازن الجمركية أو المستودمات أو المنطقة الحرة ، ويحدد المدير البضائل تتهتع بهذا الوضع والعمليات الصناعية التي يمكن أن تجري عليها أو غير ذلك من التسروطوالضمانات ،

Spin in id

المادة ـــ ( ٤ 1 ــ للمدير أن يمنح الادخال المؤقت لما يلي :ـــ

 الالبات والمعدات الثقيلة اللازمة لاتجازمشاريع الحكومة ، والمشاريع الكبرى التي توافق عليها الحكومة ، أو لاجراء التجارب العملية والعلمية العائدة لهــا .

ب. ما يستورد مؤتتا للملاعب والمسارحوالمعارض او ما يماثلها .

ج. الالات والاجهزة ووسائط النتل وغيرها من الاصناف التي ترد الى الملكة بقصد اصلاحها .

د. الاوعية والفلافات الواردة للنها.

ه. الحيو انات الداخلة بتصد الرعي .

و. العينات التجارية بقصد العرض .

ويعاد تصدير الاشياء المنصوص عليها في هذه المادة او يتم ايداعها في المنطقة الحرة او المخازن الجمركية او المستودعات خلال سنة اشهرقابلة للتمديد ونقا لما يقدره المدير .

المادة ١٤٢ يطبق الادخال المؤمن على سيارات القادمين الى الملكة للامامة المؤمنة بقصد العمل لدى المؤسسات الرسمية العاسة والوزارات والدوائر وتنص عنود عملهم على حق ادخال سياراتهم الخاصة الى الملكة سواء وردت بصحبتهماو كانت مشتراه من المخازن الجمركية او المستودعات 

باسمائهم بمراكز عملهم في الخارج لدة لاتزيد على سئة .

المادة \_ ] } ا \_ السيارات الاجنبية التي تقوم بين الخارج والملكة بنتل مسافرين وبنسائع يمكن قبولها تحت وضع الادخال المؤمَّت بشرط المعاملة بالمثل وعلى انتراعى التحفظات التي يحددها الوزير ، ولا يحق لهــذه السيارات ان تقوم بالنقل الداخلي .

المادة \_ ١٤٥ ل الصحاب السيارات والدراجات النارية الذين يكون محل اقامتهم الرئيسي خارج المملك المادة والمنتمين لمؤسسات سياحية يقبل بها الوزيران يستفيدوا من احكام الادخال المؤقت لسياراته---ودراجاتهم بموجب سندات سياحية خاصة ـ تريبتيك ـ او دغاتر مرور تعطيها هذه المؤسسات وتنحمل بمنتضاها مسؤولية دنع الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب التي تستحق

المادة - ١٤٦ - تراعى احكام الاتفاتيات الدولية الخاصة بالادخال المؤتت للسيارات والتسهيلات الجمركي المنوحة للسياح وفق التعليمات التمسمييصدرها الدير .

المادة ٧-١ إ ــ للمدير أن يقرر منح وضع الادخال المؤقت السيارات موظفي وخبراء هيئة الامم المتحدة والمنظمات الدولية والاتليمية والعربية الاخسرى ،والاجهزة التابعة لها من غير الاردنيين سواء اكاتت هذه السيارات مصحوبة مع مالكيها من الخارجام مشتراهمن الخازن الجمركية أو المستودعات أو المناطق 

بها في غير الاغراض والغايات التسميل استوردت من أجلها وصرح عنها في البيانات المندمة .

المادة -- ١٤٩ - كل نتص يظهر عند تسديد حساب الانخال المؤتت يخضع للرسوم والضرائب المتوجب وفق احكام المادة ... ٢ من هذا القانون .

المادة ... ٥ ... بحدد المدير شروط النطبيق العملي لوضع الادخال المؤتت والضمانات الواجب تقديمها ه

الله المواد المعبولة في الأستوسسلاكالمواد المعبولة في الادخال المؤتت على أن تراعى جميع

ب، أن يوانق على التخليص على المنتوجات المستوعة من مواد أولية مدخلة تحت وضع الادخال المؤقت معناة من الرسسوم الجمركية والرسوم والعوائد الاخرى لحساب الجهسات التي تتمتع بحـــق الاعفاء ،

#### القصيل السادسي اعيادة التصديير

المادة - ١٥٢ - يجوز اعادة تصدير البضائع الداخلة الملكة والتي لم توضع في الاستهلاك الى الخارج او الى منطقة حرة وفق الاصول والإجراءات والضمانات التي يحددها الدبر ويطبق ذلك على :

البضائع الموجودة في المخازن الجمركية

ب. البضائع المتبولة في احد اوضـــاع المستودع او الادخال المؤتت .

ج. البضائع الموضوعة في الاستهلاك معناتهن الرسوم والضرائب كلها او بعضها وذلك عند زوال الاعفآء لسبب من الأسباب •

المادة --١٥٢ يجوز الترخيص في بعض الحالات بنتل البضائع من سفينة الى اخرى أو سحب البضائع التي لم يجر المخالها الى المخازن الجبركية مــنالارصفة الى السفن ضمن الشروط التي يحددها المدير .

### الفصــل السابـــع رد الرسوم والضرائسب

عن بعض المواد الاجنبية الداخلة في صنع المنتجات الوطنية وذلك عند تصديرها الى الخارج ، وتعين هذه المواد بقرار من الوزير بنـــاءعلى تنسيب من المدير وبعد اخذ راي وزير الصناعــة

ويحدد في المترار ما يلـــي :

ب. انوااع الرسوم والضرائب الواجب بردها والنسبة التي يجوز ردها عن كل مادة ،

المادة ... ١٥٥ - يجوز أن ترد ... كليا أو جزئيا ... الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الآخرى عن البضائيسيع الماد تصديرها بحالتها الاصلية بعد وضعهافي الاستهلاك ولا يكون لها مثيل في الانتاج المطلب ويشرط التحقق من أنها بحالتها الاصليـــة التي استـوردت بها بمـا غـي ذلك التغليف . ويحدد الوزير بعد اخذ راي المدوزارة المختصة انواع هذه البضائع والنسبة المكن ردهمها

من هذه الرسوم والضرائب والشروط التي يتم بموجبها تمليق هذا الوضع .

في مواصفاتها وذلك قبل خروجها محصن المستودعات او المخازن ضبن الشروط التي يحددها الوزير بتعليمات توضع لهذه المعاية .

#### الباب ةلتاســع النقيل الداخلييي

المادة ١٥٧- لا تخضع البضائع المحلية أو البضائح المتوالين استوليت منها الرسوم والضرائب واكتسبست بذلك صنة البضائع المحلية في حالة انتقالهابين مرافيء الملكة الى الضرائب والرسوم المنروض في الاستياد والتصدير باستثناء رسوم الخدمات وذلك ضبن الشروط التي يحددها المدير .

المادة ١٥٨- للمدير أن يسمح بنتل البضائع الملياة الني اكتسبت هذه الصنة بدنع الضرائب والرسوم بن مكان لاخر في الملكة عبر أراضيات عاليلاد المجاورة وذلك ضبن الشروط التي يحددها ،

#### الباب العاشسسر الاعفاءات : الفصل الاول

المادة \_109\_ تعنى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الاخرى :

1 ... ما يرد باسم جلالة الملك المعظم .

ب الهبات والتبرعات الواردة للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الحكومية والجامع الم والبلديات والمجالس القروية ومجالسالخدمات المشتركة .

ج \_ مستوردات الدوائر الحكومي \_\_\_ قوالمؤسسات العامة والجامعات والبلديات والمجالس التروية ومجالس الخدمات المشتركة اذا لم يكن لها مثيلات من الصناعات الاردنية المعتمدة التي يحددها مجلس الوزر اءبناء على تنسيب من الوزير ووزير الصناعة والتجارة ، وذلك رغم أي نص مخالف في أي تانون .

د سما يقرر مجلس الوزراء اعفاءه بنساءعلى تنسيب من الوزير ويحدد الوزير الشروط والإجراءات الواجب اتمامها للاستفادة من هــذاالاعفـاء .

ه ... اذا بيعت المستوردات المنصوص عليهافي هذه المادة بعد استعمالها او في حالة عدم صلاحيتها للاستعمال نبعتبر بدل البيع شام التيمتها مع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ويوزع ذلك البدل بنسبة ٧٧٥ منادائرة و ١٥٠٪ س منه للدائرة ذات العلاقة .

#### الفصـــل الثانــي الاعفاءات الدباوماسية والقنصليه

المادة ـــــ ١٦٥ ـــ تعنى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الاخرى شرط المعاملة بالمثل ، وفي حدود هذه المعاملة ومع الاخضاع للمعاينة عند الاقتضاء بمعرفة وزارة الخارجية .

ا سم ما يرد للاستعمال الشخصي السميرؤوساء واعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي ــ من غير المواطنين الاردنين العاملين في الملكة وغير الفخريين ــ الواردة اسماؤهم في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلكما يرد الى ازواجهم واولادهم القاصرين .

ب، ما تستورده السفارات والمفوضيات والقنصليات غير المخرية للاستعمال الرسمي ، باستثناء المواد الغذائية والمشروبات الروحيةوالتبغ .

يجب ان تكون المستوردات التـــيتعنى ونقا لاحكام هذه النقرة والنقرة السيابة مع الاحتياجات الفعلية وضمن الحدالمعتول ، وللوزير ... عند الاقتضاء ... ان يعين الحد الآهسى لبعض انسواع المستوردات بناء على اقتراح لجنة من معطين عن وزارة الخارجيسة

ج. ما يرد للاستعمال الشخصي مسسعالتقيد باجراء المعاينة من امتعة شخصية واثات وأدوات منزلية للموظمين الاداريين - ف- ف الاردنيين - العاملين في البعثات الدبلوماسية أو التنصلية من حملة جنسية تلك البعثة الذيـــنلا يستفيدون من الاعداء المقرر شرط أن يتم الاستـــيراد خلال سئة اشهر من وصول الستنيدين الاعفاء ويجوز تبديد هذه الملة ستة اشهر اخسرى بموانقة وزارة الخارجية ،

ويمنح هؤلاء من أجل سياراته موضع الادخال المؤنت لدة لا تتجاوز مبدئيا ثلاث سنوأت تابلة للتمديد بناء على موافقة وزارة الخارجية ولا يعتبر السائقون والخدم من الوظف ين الاداريين لغايات الاعناء

د . تمنح الاعفاءات المشار اليها في هدده المادة بقرار من المدير استنادا الى طلب من رئيس البعثة الدبلوماسية او التنصلية مترونسابتوصية من وزارة الخارجية ونق ما يتتضيه الحال .

المادة - ١٦١ أ- أ . لا يجوز التصرف بالاشياء المهناة بموجب المادة - ١٦٠ من هذا التانون تصرفا يفاي--المدف الذي أمنيت من أجله إو التنازل منها الا بعد اعلام الدائرة وتادية الرسوم الجمركيسة وعسيال بأريب والربيوم والغرائب الإخرى عنهنساوناك ونقا لحالة هذه الانسياء وتبيتها وطبقا التعرينة و معمد المجر كمة المعمول مع في التمون التمون التفاتل أو داريخ تسخيل البيان التنصيلي بشائها

ايها أعلى . ولا يجوز للجهة المستفيدة من الاعفاء تسليم تلك الاشباء للغير الا بعد انجـــاز الإجراءات الجمركية والحصول على اذن بالتسليم من الدائرة . ب. لا تتوجب الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى اذا تصرف المستفيد فيما اعفي عمسلا

بالمادة - ١٠ ا - بعد خمس سند التمن تاريخ السحب من الدائرة شريطة المعاملة بألمثل . ج. ١ . لا يجوز التصرف بالسيارة المعناة قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ تسجيل بيان اعنائها

الا في الحالات التالية: انتهاء مهمة العضـــوالدبلوماسي او القنصلي المستنيد من الاعفاء في البلاد . ب. اصابة السيارة بعـــدتسجيل بيان اعفائها بحادث يجعلها غير ملائهة لمقتضبات

استعمال العضيوالدبلوماسي او القنصلي بناء على توصية مشتركة من ادارة الترخيص والدائرة

وفي هاتين الحالتسين لايمنح اي تخفيض في الرسوم المتوجبة . ج، البيع من عضو دبلوماسي او تنصلي الى عضو اخر ويشترط في هذه الحالة ان يكون التنازل له متمتعسابحق الاعقاء اذا كانت السيارة في وضع الاعقاء والا فنطبق 

٢. اذا جرى التنازل عن السيارة بعدمضي ثلاث سنوات على تاريخ تسجيل بيان اعفائهـــا

ب. اذا جرى التنازل بمناسبة انتهاء مهمة مالك السيارة الدبلوماسي او القنصلي عسي البلاد ، فيونح استثناء من احكام المادة - ٢٤ من هذا التأنون تخفيضاً نسبياً

٣ . يمكن النَّموظفين الاداريين الذين استفادوا من وضع الادخال المؤقت لسياراتهم عنــــد انقضاء المهل المنوحة او انتهاءالمهمة بسبب النقل او غيره اما التنازل عنها لمن يستنيد من حق الإعفاء أو الانخسسال المؤتت أو أعادة تصديرها أو تأدية الرسوم والضرائسب الكاملة عنها وفق التعريف قو الانظبة النافذة يوم تسجيل بيان الوضع عسب

المادة - ١٦٢ - يبدأ حق الاعفاء بالنسبة للاشخام--- المستفيدين منه بموجب المادة - ١٦٠ من هذا القانون اعتبارا من تاريخ مباشرتهم العمل في مقسر عملهم الرسمي في الملكة .

تشريع الدولة التي تنتمي اليها البعث الدبلوماسية أو القنصلية أو اعضاؤها يمنح الامتيازات والاعقاءات ذاتها أو المضل منها للبعث قالاردنية وأعضائها وفي غير هذه الحالة تمنع الامتيازات والاعداءات في حدود ما يطبق منها في البلاددات العلاقة .

المادة - ١٦٤ - على كل موظف من السلك الدبلوماسسي أو القنصلي أو من يعمل في هذه البعثات الدبلوماسيسة او التنصلية وسبقله أن استفاد من أي اعفاء بمتتضى احكام هذا القانون ، أن يتدم عن طريق وزارة الخارجية عند نتله من الملكة قائم ب قبالامتعة المنزلية وحاجاته الشخصية والسيارة التسمي سبق له ادخالها الى الدائرة لتعطى الاذن اخراجها ، ولها أن تجري الكثبة، من أجل ذلك عند الانتضاء شريطة أن يتم ذلك بمعراب قوزارة الخارجية .

# النصل الثالث

الامن الداخلي - أمن عام ، داع متني مفاير أن عامة ، وضابطة جبركية - واي توات عربية ترابط في الملكة من مُخاتر واسلحة وتجهيزات والبسة ووسائط نقل وقطعها واطاراتها او اي مواد المربية او اي مواد المربية المرابية المرابية المرابية المرابية المربية المربي

ب. اذا بيعت المستوردات المنصوص عليهافي الفقرة الله من هذه المادة للمستثناء ما يرد للقوات العربية المرابطة في الاردن - بعدداستعمالها او في حالة عدم صلاحيتها للاستعمال فيعتبر بدل البيع شاملا قيمتها مع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى . ويوزع ذلك

البدل بنسبة ٧٥٪ منه للدائرة ، ٢٥ ٪ للدائرة ذات العلاقة . ج. يعنى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ما يستورد للمؤسسة الاستهلاك ـــة المسكرية والامن المام ونقا للاصناف والكميات والقيم التي يقررها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير اذا لم يكن لها مثيل مـــن الصناعات الاردنية المعتبدة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ووزير الصناعة والتجارة ، وذلك رغم أي نص مخالف في أي

#### الفصيال الرابسيع الامتعة الشخصية والاثاث المنزلسي

المادة - ١٦٦١ - تعفى من الرسوم الادوات المنزلب قالمستعملة التي يجلبها الاردنيون المتيمون في الخــارج والإجانب القادمون للاقامة في الاردن على ان يخضع هذا الاعفاء لموافقة الدائرة مع مراعاة ما يلي :

ب. أن تكون هذه الادوات كمية ونوعا معدة لاستعماله الخاص .

#### القصـــل الخامسـس البضائع المعادة

المادة - ٦٧ [ -- تعلى من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب .

ا . البضائع المعادة الى الملكة التي يثبت أن منشاها محلي وسبق تصديرها من الملكة أذا أعيدت البها خَلال ثلاث سنوات من تأريخ صديرها . لما البضائع التي صدرت مؤتتا لاكمـــال صنعها أو أصلاحها متؤدي الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى عن الزيادة النبي طرات نتيجة لاكمال صنعها أو اصلاحهاونقا لقرار يتخذه الوزير بناء على تنسيب المدير .

ب، يحدد الوزير بتعليهات الشروط المواجبتونرها للاستفادة من احكام هذه المادة .

#### القصل السادس اعفىاءات مختلفية

التي يحددها المدير:

را. . . المينات التي ليس لها تيمة تجارية .

نه، المينات التي يمكن الاستفادة منها ولاتزيد ثيمتها من خمسة دنائير .

جه. المؤن ومواد الوقود وزيوت التشميم وتطع التبديل والمهات اللازمة للسفن والطائرات وكذلك ما يلزم لركابها وملاحيها في رحلاتهاالخارجية وذلك في حدود المعاملة بالمثل .

د. التقاويم المعدة للدعاية.

ه. الانسياء الشخصية المجردة من أي متعالم عارية كالاوسمة والجوائز الرياضية والعلمية .

و. الهدايا الشخصية الواردة مع السائريشرط أن الأنتجاوز تيبتها ... هـ دينار للشخص الواحد من مساليا وإن لا تكون ذات صعة تجارية ويستثني بن ذلك السجاير والشرويات الروحية حيث يعنسي

بر . . ٢ سيجارة وقارورة شروبات واحدة بسعة لا تزيد على لتر السينا الله واسائل تاهيل وتنتل المشلولين والمتعدين وغيرهم من المفودين التي يترر الوزير اعفاءها بناء على تنسيب المدير وتوصية وزارة المستةاو وزارة التنبية الاجتماعية!

ط. ما تستورده المؤسسة الاستهلاكيية المدنية دكان الموظف و وفقا للاصناف والكهيات والقيم التي يتررها مجلس الوزراء بتنسيبهن الوزير اذا لم يكن لها مثيل من الصناعات الاردنيــة المتبدة التي يحددها مجلس الوزراءيناء على تنسيب من الوزير ووزير الصناعة والتجارة وذلك رغم أي نص مخالف في ايثانون .

### الفصـــل السابــع احكام وشتركسية

المادة --١٦٩ . تطبق احكام الاعفاءات الواردة في هذا الباب على الاشباء التي يشملها الاعفاء ســـواء استوردت مباشرة او بالواسطة او تمشراؤها من المخازن الجمركية والمستودعات او المناطسة الحرة على أن تراعى الشروط التسيتضعها ادارة الجمارك .

ب. اذا وقع خلاف حول ما اذا كانت البضائع المنصوص عليها في هذا الباب خاضعة للرسوم او معفاة منها نبيت المدير في هذا الخلاف ويكون تسراره تطعيب .

### الباب الحادي عشر بـــدلات الخدمـــات

المادة ١٠١٠- ١ . تخضع البضائع التي توضع نسى الساحات والمخازن والمستودعات التابعة للدائرة لرسوم الخزن والعتالة والتأبين والخدمات الاخرى التي تقتضيها عمليات خزن البضائع ومعاينتها لا يجوز بأي حال من الاحوال أن يتجاوز رسم الخزن المتوجب نصف التيمة المخمنة للبضاعة . وفي حالة ادارة المخازن والمستودعات من قبل جهات اخرى فتستوفي تلك الجهات هــــده البدلات وفق النصوص والمسيدلات المتررة بهذا الشأن .

ب، يجوز اخضاع البضائع لبـــدلات الترصيص والتزرير والختم والتحليل وجميع ما يتـدم لها من خدمات اخرى .

 ج. تحدد تلك البدلا تالواردة في هــــدهالمادة وشروط استيفائها وحالات تضيضها او الاعفاء منها وقيم المطبوعات التي تقدمه-االدائرة بتعليمات من الوزير ينشر بالجريدة الرسمية .

المادة ـــ ١٧١- أ . تستوني من اصحاب البضائــــعاجور العمل الاضائي المبينة تاليا ونتيد امانة حســــاب وظفي الجمارك والدوائر الاخسرى بسبب قيامهم بالعمل في غير اوقات الدوام الرسمسي

1 \_ اثنان بالألف من قيمة البضائسع المستوردة والمصدرة والمعاد تصديرها والمباعة محليا . ٢ \_ واحد بالالف من قيمة جميـــعالبضائع المارة بالترانزيت .

ب. لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ان يستثني اي بضائع من دعم الاجور المسار اليها في هذه

ح. لجلس الوزراء وتنسيب من الوزير ان عدد الأجور التي تستوفي عن القيام بالعمل الاضافسي لحساب المعامل والمسانع والبواخسرواي ممل خارج الحرم الجبركي .

د. تنفع الاجور المستوفاة بالاستناد السيهده المادة المستحقين من الموظنين المنصوص عليهم في سع معبور المادة بالكيفية التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزيسر، ويجوز للوزير أن ينفق من المبالسسفاللتوفرة بعد دفع أجور المستحقين وفقا المفايات النسي ملحة العمل بما في ذا الله الشاء مجمعات سكن وظيفي وما من شانه أن يحسسن ەن اوشاعەم •

او ردها المشار اليها في هذا القانون .

المادة ١٧٣ ــ يسلم اصحاب العلاقة بناء على طلبهم مستندات تثبت نأدية الرسوم والضرانب أو انمسام اى اجراءات او مستندات تجيز نقــــل البضائع او تجولها او حيازتها وذلك لقاء رسم مقـداره دينار واحد عن كل مستند ونسمن الشروطالتي يحددها المدير .

#### الباب الثاني عشر المخلصون الجمركيسون

المادة \_1٧٤ يقبل التصريح عن البضائع لدى الجماركوامام الاجراءات الجمركية عليها ممواء اكان فلـــك للاستيراد أو للتصدير أم للأوضاع الجمركية الاخرى من :

 الدين البضائع او مستخدميهم المفوضين من قبلهم والذين تتوافر فيهم الشروط الني يحددها المدير بما في ذلك شروط التغويض .

ب. المخلصين الجمركيين المرخصين .

ج. موظني الجمارك في الحالات النـــيعددها المدير .

المادة - ١٧٥ - يتحتم تقديم اذن التسليم الخاص بالبضاعة من قبل الاشخاص المذكورين في المادة السابقة ، وان تظهير اذن التسليم لاسم مخلص جمركي او مستخدم مالك البضاعة يعتبر تغويضا لانمام الاجراءات الجمركية ولا تتحمل الدائسسرةاي مسؤولية من جراء تسليم البضائع الى من ظهر اسه

وتقديمها للدائرة واتمام الاجراءات الخاصة بتخليص البضائع لحساب الغير .

المادة ـــ١٧٧ ــ لا يجوز لاي شخص طبيعي او معنوي مزاولة مهنة التخليص الجمركي الا بعد الحصول علــى ترخيص من الوزير بتنسب من المدير ومسق الشروط التالية :

ا . مع عدم المساس بالحقوق المكتسبة يشترط في الشخص الطبيعي :

ان يكون أردني الجنسية .

٢ . أن لا يقل عبره عن احسدى وعشرين سنة شمسية .

٣ . ان يكون من حملة شهمادة الدراسة الثانوية على الاتل او ما يعادلها .

ان یکون قد مارس عمل التخلیص او عملا جمرکیا لدی جهة مرخصة مدة خمس سنو ات علی

ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

ب، يشترط في الشخص المعنوي توانسسر الشرطين التاليين :

ان یکون شرکة اردئیة مسجلة .

٢ . ان تتوافر في المدير المـــامللشركة المساهمة والشريك المفوض بادارة الشركـــة عن إلى المعادية ومديري مزوع هسدة الشركات الشروط الواردة في المعرف من هسده المادة ، ويفضل حمل حمل الشهادات الجامعية على غيرهم .

الله الحالة يجول للمدير أن يسمح للفنيف المنافض الرغمن باستغدام موظف أو أكثر شريطة أن تتو أفسر فيهم الشروط المتصومن عليها فسن الفترة ساس من هذه المادة باستثناء البند الرابع منها . ..د. تقدم طلهاي الترخيص لزاؤلة منسسة التخليص مع صورتين شمسيتين للطالب ، وفق النموذج 1 Heart of the second of the second of

و الله المنافعة الموزير بالمعلم من المدير منع هـ الديالاخيان او حجبه ويكون قراره في الله قطعيا .

ح. يلغى ترخيص المخلص الجمركي نهائيا قرار من المدير وذلك في حال متدانه اي من الشروط او المؤهلات النصوص عليها نمسي هذه المادة . ط. يشترط في الشخص الطبيعي والمعنويان يكون له مكتب وحاصلا على رخصة مهن •

ز. مدة الرخصة سنة واحدة تنتهي باليوم الواحد والثلاثين من شبهر كانون اول ويتم تجديد الرخصة

المادة ١١٧٨- ١ ، يعتبر المخلص الجبركي مساؤولا تجاه الاشخاص الرسلة اليهم البضائع وتجاه الدائرة والهيئات المستثمرة للمخسسازن والمستودعات الجمركية والمناطق الحرة عن اعمسال مستخدميه الذين يتوجب عليه تسليمهم تلويضا ينظم وفق احكام هذا القانون ويودع لــــدى

ب، قبل صدور الترخيص يقدم طالبه كفالةبنكية يحددها المدير على ان لا تقل عن خمسة الان دينار وذلك ضمانا لما قد يترتب على هـــــذاالشخص من مسؤوليات ناجمة عن اعماله او اعمـــال مستخدميه ويجوز للمدير زيادة قيمــةالكفالة .

المادة ـــ١٧٩ــ للمدير أن يغرض على المخلص الجمركي احدى العقوبات المسلكية التالية ، وذلك بما يتناسب مع المخالفة التي ارتكبها:

ج. الشيطب النهائي من جدول المخلصيين الجمركيين والمنع من مزاولة المهنة نهائيا ، وذلك بالإضافة لما يتعرض له المخلصون الجهركيون من احكام مدنية أو جزائية واق احكام هذا القانون

المادة --١٨٠ على الاشخاص المرخصين بمزاولة مهنة التخليص عند نفاذ احكام هذا القانون أن يعينوا مستخدما او اكثر مهن تتوانر نيهم الشروط الواردة في المادة -١٧٧ - اذا لم تكن متوانرة غيهم ، وتوفيق اوضاعهم طبق اللشروط الواردة فيه خلال سنة واحدة من تاريخ العمل

ب، يستثنى من الشرط الوارد في البند - ٣- من النقرة المادة - ١٧٧ كل من مفسى ملى ترخيسه بدة عشر سنوات عندنفاذ هذا القانون ،

المادة -- ١٨١ للمدير بموافقة الوزير أن يحدد بتعليمات عصدرها لهذه الفاية: 1 . عدد المخلصين الذين يسمح له مرتماطي العمل في المراكز الجمركية ،

ب، الركز او المراكز الجمركية التي يسمح للمخلصين بتماطي العمل عيها ،

ج. اجور المخلصين الجمركيين .

اللدة - ١٨٧ - يتوجب على المخلص تحت طائلة عقوبة التوقيف عن مزاولة العمل أن يحتفظ لدبه بسجل يدون ر. - برب على المركبة التي انجزهالحساب الغير ضمن الشروط التي يحددها المديسور فيه خلاصة المعايلات المبركبة التي انجزهاالحساب الغير ضمن الشروط التي يحددها المديسور المدنوعة للمخلص واي نفقات اخرى صرفت على المعاملات ، وللمدير المسلاحية المطلقة في الاطسلاع في كل وقت على هذه السجلات دون اياعتراض من قبل المخلص الجبركي .

الياب الثالث عشر حقوق موظفي الدائسرة وواجباتهم

المادة ١٨٣- أ ، يعتبر موظفو الدائرة اثناء قيامهماعمالهم من رجال الضابطة العدلية وذلك بحسدود

ميه يعطي المذين موظفي الدائرة عنيست دتميينهم تفويضا للخدمة وعليهم ان يحملوه عند تيامهسسم

المادة ١٨١ ــ على السلطات المدنية والعسكريـــــةوتوى الامن العام ان نقدم لموظفي الدائرة كل مساعدة للقيام بعملهم بمجرد طلبهم ذلك كما يتوجب على الدائرة ان تقدم مؤازراتها الى الدوائر الاخرى .

في عهدته من تنويض وسجلات وتجهيز ات الى رئيسه الماشر .

#### الباب الرابع عشر الفصل الاول: النطاق الجمركسي

وغيرها مما يعينه الوزير بقرار ينشر نسى الجريدة الرسمية .

المادة ١٨٨- أن البضائع الخاضعة لاحكام النطاق الجمركي ، يشترط في نقلها داخله ، أن نكون مرفقة بسند نقل معطيه الدائرة ونق الشروط الني يعددها المدير وكذلك يمكن ان نعصر حبازة البضائسج الخاضعة لاحكام النطاق الجمركي في المكن معينة بترار من المدير ويحظر غيما عدا عده الاماكسن وجود اي مخزن للبضائع المذكورة .

يعتبر بحكم المخزن مكان الطرود الكبيرةاو الصغيرة او غيرها من الطرود عندما لاببرر وجودها

تحدد الاحتياجات العادية التي يمكن اقتفاؤهاضمن النطاق لغرض الاستهلاك من قبل الدائرة.

المادة --١٨٩ - بعتبرنقل البضاعة الخاضعة لاحكام النطاق الجمركي او حيازتها او التجول بها داخل النطاق بشكل غير نظامي بمثابة استيراد او تصدير بصورةالتهريب حسبما يكون خضوع البضاعة لاحكــــام النطاق في الاستيراد او التصدير ما لم يقسم الدليل على عكس ذلك .

### الفصــل الثانــــي التحري عن التهريب

المادة .... ١٩ ... ، يحق لموظفي الدائرة لغايات تطبيق هذا القاتون ومكافحة التهريب ، أن يقوموا بالكشيف على البضائع ووسائط النتل وتنتيش الاشخاص وغتا لاحكام هذا القانون والتوانين النافذه الاخرى ، وعلى سائني وسائط النقلان بخضعوا للاوامر التي تعطى لهم من قبل موظف ي الدائرة ورجال ضابطتها الذين يحقلهم استعمال جميع الوسائل اللازمة لتوقيف وسائسط النقل عندما لا يستجيب سائقوهــــالاوامرهم ه

ب. اذا كان الشخص الراد تنتيشه انثى الا يجوز تنتيشها الا من تبل انثى .

. . ج. يحق لموظفي الدائرة ورجال الامن العام في حالة وجود دلائل كافية بوجود مواد مهربة تفتيش أي بيت أو مقزن أو أي محل أخر ، أما بيوت السكن فلا يجوز تفتيشها ألا نهارا وبحضور المقتار او شماهدين وبموانتة الدعى العام .

د. لا تجري ملاحقة رجال الجمارك جزائياامام القضاء عن الجرائم الناشئة عن الوظيفة الا بعد

المائة ــ ا ١٩ ــ لموظفي الدائرة الحق في الصعود السيجميع السفن الموجودة في الموانيء المطية والداخلسة النبية أو الخارجة لمنها ، وأن يبتوا ميها على تفرغ كامل خبولتها وأن يامروا بمتح كوى السفينسسة وغرفها وخزائنها والطرود المملة فيهسساوان يضعوا تحت اختام الرصاص البضائع المتكسرة مناق الناف عد ارسن واعظة إو المنوع .... العينة والتصومي عليها في المادة ... ٢... من هذا التانون الله الما المامة السين بابراز ما المستبهده البطائع مند الدخول الى المرامىء .

بتتديم بيان الحمولة - المشيفيست - وغير مهن المستندات المتوجبة وفق احكام هذا القائدون ، ولهم الحق في حالة الامتناع عن تقديم الستندات ، او عدم وجودها او الاشتباه بوجود بضائع مهربة او معنوعة من الانـــواع المنصوص عليها في المادة ٢٠ـ من هذا التانـون . ان يتخذوا جميع التدابير اللازمة بما في ذلك استعمال التوة لضبط البضائع واقتياد السفينة السي

جهيع البضائع على المتداد اراضي الملكة وخاصة لميها يلي :

إ النطاقين الجمركيين البري والبحري .

٢ . في الحرم الجمركي وفي المرانيءوالطارات وبصورة عامة في جميع الاماكن الخاضعة للرشابة الجمركية بما ميه المستودعات الحقيقية والخاصة والوهبية .

 ٣ . خارج النطاقين الجمركيين البرى البرى والبحري عند متابعة البضائع المهربة ومطارتها مطاردة متواصلة بعد أن شوهم ديتضمن النطاق في وضع بسندل منه على تصد تهربيها .

ب. اما البضائع الخاضعة للرسوم من غير البخائع المنوعة المعينة والبضائع المنوعة والبضائسع الخاضعة لرسوم باهظة فيشتر والاجراء التحري عنها وحجزها وتحتيق المخالفة بشأنها خارج الامكنة المحددة في النقرة السمن هذه المادة ، ان تكون لدى موظفي الدائرة ادلسة على التهريب ويشترط أن يثبت ذلك بمحضر أولي ولا يسأل الموظفون عن أي حجز يتم ونسق احكام هذه المادة عند عدم ثب وتالمخالفة الآفي حالة الخطأ الفادح .

ج. اما البضائع المنوعة المعينة والبضائع المنوعة او الخاضعة لرسوم باهظة والبضائع الاخرى المعينة بقرار المدير المنصوص عليهافي المادة - ٢ - من هذا القانون والتي لا يتمكن حائزوها او ناتلوها من ابر از الاثباتات النظامية التي يحددها المدير ، تعتبر مهربة ما لم يثبت العكس .

المادة -- ١٩٤- أ. لموظفي الدائرة عندما يكلفون بالتدتيق والتحقيق أن يطلعوا على وثائق الشحن والقوائ -- -م والراسلات التجارية والعقسودوالسجلات وجميع الوثائق والمستندات ايا كان نوعها المتعلقة بصورة مباشرة أو غسسير مباشره بالعمليات الجمركية وأن يضعوا البد عليها عند الاقتضاء ، وذلك في محط التالسكك الحديدية وشركات النقل الجوي والبريووكالات الملاحة والمخلصين الجمركيين والمرسلة اليهم البضائع والمرسلين وجميع الاشخاص الطبيعيسين والمعنويين ممن لهم صلة بالعمليات الجمركية والاستيراد والتصدير ،

وعلى اولئك الاشخاص والمؤسسات والشركات والوكالات الاحتفاظ بتلك السجلات والوثائق والستندات لدة خمس سنوات

ب، يجوز الوظفي الدائرة القاء القبضيس يلا منكرة على اي شخص اذا كان لديهم سبب معقسول يدعو للاعتقاد بأنه ارتكب او حاول ارتكاب جريمة او كان ذا علاقة بارتكاب جريمة مسن

١. التهريب.

۲ . نتل بضائع مهربة او حیازتها ه

الياب الفاءس عشر القضايا الجمركيسة القصيسل الاول القحقق بواسطة محضر ضبط

الفصل الثاني تدابي احتياطيسة القسم الاول: الحجز الاحتياطي

المادة ٢٠٢ - يحق لمنظمي محضر الضبط حجز البضائع،وضوع المخالفة أو جرم التهريب والاشياء التي استعملت لاخفائها وكذلك وسائط النقل ، كما يحق لهم أن يضعوا اليد على جميع المستندات بغية اثبات المخالفات او جرائم التهريب وضمان الرسيوموالضرائب والفرامات .

### القسـم الثاني التوقيف ( الحبس ) الاحتياطي

المادة ٢٠٣ ــ ا ــ لا يجوز التوقيف الاحتياطي للاشخاص الا في الحالات التالية:

الحسرم المشهود .

٢٠ عند القيام بأعمال الممانعة التي تعيق تحقيق المخالفة أو جريمة التهريب .

 عندما بخشى فرار الاشخاص او تواریهم تخلصا من العقوبات والجزاءات والنموبضات التي يمكن أن يحكم بها عليهم •

ب ــ يصدر قرار التوقيف عن المدير أو من يفوضه بذلك وتبلغ النيابة العامة المختصة ويقدم الموقوف الى المحكمة الجمركية المختصة خلال ٢٤ ساعة .

ويجوز للمدير تمديدها مهلة مماثلة والرةواحدة بعد موافقة النيابة العامة اذا اقتضت ضمرورة التحقيق ذلك شريطة أن يحال الموقوف ألى المحكمة الجمركية حال انتهاء التحقيق ،

## القســم الثالث منع سفر المخالفين والمسؤولين عن التهريب

المادة ٢٠٤ - يحق للمدير أن يطلب من السلط-ات المختصة منع المخالفين والمسؤولين عن النهريب من مفادرة البلاد في حانة عدم كتاية الاشياء المحتجـزةلتفطية الرسوم والضرائب والفرامات . وللمدير الفاء هذا الطلب اذا قدم المخالف او المسؤول عن النهريب كفالة تعادل المبالغ التي قسد يطالب بها اذا تبين أن الاموال المحتجزة لاتكنى لتفطية هذه المبالغ ،

## إلمخالفات الجمركية وعقوباتها القسيم الأول احكام عامسة

المادة ٢٠٥ - تعتبر الغرامات الجمركية والمسسادرات لمنصوص عليها في هذا القانون تعويضا مدنيا للدائرة ولا تشملها احكام قوانين العنو العام •

المادة ٢٠٦ - عند تعدد المخالفات تتوجب الغرامات عن كل مخالفة على حده ويكتفى بالغرامة الاشد اذا كانت الخالفات ورتبطا بعضها ببعض بشكال لا يحتمال التجزئات.

المادة ٢٠٧ - يتصد بالرسوم اينها ورد النص على نرض الغرامة الجبركية بنسبة معينة منها الرسوم الجبركيسة والمادة ٢٠٧ - يتصد بالرسوم والضرائب الاخرى التي تستوفيها الدائرة والتي تكون قد تعرضت للضياع .

المادة ٢٠٨ ــ تفوض غرابة جبركية لا تزيد على المعدل الوارد في الفترة ١ ب » من المادة ٢٣٥ من هذا النانون على ما يلسي:

النقل الى المرب مركز جمركي ما المكن فلمسك .

ا مكان وتاريخ وساعة تنظيمه بالاحراب والارقام .

ب. اسماء منظميه وتواتيعهم ورتبه ممواعمالهم .

ج. اسماء المخالفين او المسؤولين عـــنالتهريب وصفاتهم ومهنهم وعناوينهم التفصيليـــــة ومواطنهم المختارة كلما امكن ذلك .

المادة -197- 1 . ينظم محضر الضبط موظفان على الاتل من الجمارك او من رجال ضابطتها او من التوى

ويجوز عند الضرورة تنظيم محضـــر الضبط من قبل موظف واحد .

العامة الاخرى . وذلك في اترب وقت ممكن من تاريخ اكتشاف المخالفة او جريمة التهريب .

ب. تنقل البضائع المهربة والبضائب المستعملة لاخفاء المخالفة أو جريمة التهريب ووسائط

د. البضائع المحجوزة وانواعها وكميانها والرسوم والضرائب المعرضة للنباع علما كان

ه. البضائع الناجية من الحجز في حدود ماامكن معرفته او الاستدلال عليه .

و. تفصيل الوقائع واقوال المخالف سين اوالمسؤولين عن التهريب واقوال الشبهود في حال وجردهم.

ز. المواد القانونية التي تنطبق على المخالفة او جريمة التهريب كلما امكن ذلك .

ح. النص في محضر الضبط على انه تلسيعلى المخالفين او المسؤولين عن التهريب الحاضريسن الذبن أيدوه بتوميعهم او رفضـــوادلــك .

ط. جميع الوقائع الاخرى المنبدة ، وحضور المخالفين أو المسؤولين عن التهريب عند جرد البنانع

غيما يتعلق بالوقائع المادية التبييعاينها منظموه بانفسهم ما لم يثبت العكس .

ب. لا يعتبر النقص الشكلي في محضـــرالضبط سببا لبطلانه ويمكن اعادته الى منظميه لاستكماله ولا يجوز اعادة محضر الضب طلاستكماله اذا كان النقص متعلقا بالوقائع المادية ، يكون للمحاضر المنظمة ونقا للمسوادالسابقة بمشاهدات ووقائع واقرارات تم التحقق منها في بلاد اخرى ، التوة الثبوتية ذاتها .

المادة ــــ ١٩٩١ ـــ يمكن المتحقق من المخالفات الجمركيــــةوجراثم التهريب واثباتها بجميع وسائسل الاثبات ولا يشترط أن يكون الاساس في ذلك حجز بضائع ضمن النطاق الجمركي أو خارجه ولا يهنع من تحتيق المخالفات وجرائم التهريب بشأن البضائعالتي قدمت بها بيانات جمركية أن يكون قد جرى الكشف مليها وتخليصها دون اي ملاحظة او تحنظ من الدائرة يشير الى المخالفة أو جريمة التهريب .

المادة ... . ٢٠ ملى من يدعى التزوير تقديم ادعائسه الى محكمة الجمارك البدائية في اول جلسة وذلك وفق الاصول التضائية النائذه واذا رات المحكمةان هناك دلائل وامارات تؤيد وجود التزوير تحيل أمسر التحتيق في التزوير الى النيابة العام النظامية وتؤجل النظر في الدعوى الى أن يفصل في دعوى التزوير المذكورة . غير انه اذا كان الضبط المدعى بتزويره يتعلق باكثر من مادة واحدة علا يؤخسر النظر في بنية المواد التي تضمنها بَلْ ترى وينصل بنها .

المادة ... ( . ٧ .. يجوز تنظيم محضر ضبط اجمالي مؤهد بهدد من المخالفات عندما لا تتجاوز تيمة البضاعة في كل منها ...ه. دناني وذلك ضمن الحسب ودو التعليهات التن يضعها المدير ويجوز الاكتفاء بمسادرة هذه البضاعة لحساب الدائرة بترار مسن الدير أو من ينيبه ، ولا يتبل أي طريتة من طرق المراجعة

1 . البضائع المستوردة او المصدرة تهريباوالتي لا تزيد قيمتها على ٣٠ دينارا ولا تكون من البضائع

ب . الامتعة والاشبياء المعدة للاستعمال الشخصي والادوات والهدايا الخاصة بالمسافرين التي لا تتجاوز تيمتها ٢٠٠ دينار ولا يصرح عنها في المركز الجمركي عند الادخال او الاخراج ولا تكون معفاة من الرسوم ، ويجوز اعسادة البضائع المحجوزة الى اصحابها كلا أو جزءاً شرط أن ترامى في ذلك التيود التي تقضي بها النصوص النائدة .

#### القسسم الثاني مخالفات بيانات الوضع في الاستهلاك

المادة ٢٠٩ - نيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب والمشمولة بالمادة ٢٣٣ من هذا القانون تفرض غرامة لا تقل عن مثلي الرسوم ولا تزيد على ثلاثة امثال الرسوم عن المضالفات التالية في بيانات الوضع ف--ى

البيان المخالف في النوع او المنشأاو المصدر .

ب . البيان المخالف الذي يتحقق نيهان القيمة الحقيقية تزيد بنسبة تتجاوز العشـــر

عما هو مصحرح به او المدد او القياس .

المشمولة بأحكام المادة السابقة .

#### القسم الثالث مخالفات بيانات التصدير

المادة ٢١١ - فيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب والمشمولة بالمادة - ٢٣٣ من هذا المانون .

ا . تفرض غرامة لا تزيد على تيمة البضاعة عن المخالفات التالية في بيانات التصدير .

البيان المخالف في النوع •

٠ ١ البيان المضالف في التيمة والذي ينطوي على زيادة تتجاوز العشر المصرح

به او بر من الوزن او العدداو القياس .

ب . تفرض غرامة لا تتل من نصف تيمة البضاعة ولا تزيد على مثل التيمة من مخالفات بياتات التصدير التي من شانها أن تؤدي الى التخلص من تيد أجازة التصدير وأعادة العبلة وذلك

إ. البيان المخالف في النوع .

٢ . البيان المخالف الذي يتحقق نيهان القيمة الحقيقية تزيد بنسبة تتجاوز العشر 10 عما هو مصسرح به او ١٠٠٠ من الوزن او العدد او العياس .

المادة ٢١٢ - تفرض غرامة لا تقل عن مثل الرسوم ولاتزيد على أربعة أمثال الرسوم ولا تتجاوز مثل تيه ---البضاعة عن مخالفات بيانات التصدير التيهن شائها أن تؤدي ألى الاستفادة من استرداد رسومدون

المادة المستعرض غرامة لا تزيد على ٥٠ دينارا عن كالمخالفة من مخالفات بيانات التصدير التي لا تشملها احكام

### القسم الرابسع مخالفات الاوضاع المعلقة للرسوم

# احكـــام مشتركة :

المادة ٢١٤ ــ تسري على مخالفات بيانات الاوضاع المعلقةالرسوم المنصوص عليها في الباب الثامن من هذا القانون الإحكام المطبقة على مخالفات بياتات الوضع في الاستهلاك ذاتها الشار اليها في المادة ٢٠٩ من

المادة ٢١٥ ... تنرض غرامة مماثلة لما هو محدد في المادة ٢٣٥ من هذا التانون عن مخالفات بيع البضائع المتبولة في وضع معلق للرسوم أو استعمالها خارج الإماكن المسموح بها أو في غير الوجوه الخاصة التي ادخلت من اجلها ، أو تخصيصها لغير الغاية المعدةلها ، أو ابدالها أو التصرف بها ــ بصورة غير قانونية ــ وقبل اعلام الدائرة وتقديم المعام للتالمتوجبة ونق الاسمول .

المادة ٢١٦ ــ تفرض غرامة من ( ٢٥ الى ١٠٠ ) دينارعن نقل المسافرين أو البضائع ضمن السلاد بالسيارات المتبولة في وضع معلق الرسوم بصورة مخالفة لاحكام التوانين والانظمة النافسذة .

# مخالفات البضائع العابرة - الترانزيت -

المادة ٢١٧ ــ تغرض عن مخالفات التأخير في تقديمهم البضائع المرسلة بالترانزيت الى مكتب الخروج إو السي مكتب المقصد الداخلي بعد انقضاء المهمسل المحددة لها في البيانات غرامة من ٥ الى ١٠ دنانير عن كل اسبوع تأخير أو جزء منه على أن لا تتجاوز الغرامية نصف قيمية البضاعية .

المادة ٢١٨ ــ تقرض غرامة من ٢٥ ــ ١٠٠ دينــار عــنمخالقات الترانزيت التالية : ا \_ تقديم الشبهادات المحددة اللازمية لابراء وتسديد بيانات الترانزيت بعد مضي المهاني المحددة لذلك ب \_ قطع الرصاص أو الازرار أو نـــزع الاختام الجمركية عن البضائع المرسلة بالترانزيــت دون ان يمنع ذلك من تطبيق احكام المسادة ٢٣٣ من هذا التانون في حالسة النحقق من وجود نقص في

ج ــ تغيير المسلك المحدد في بيان الترانزيت دون موافقة الدائرة . د \_ الاخلال بأي من أحكام وشروط الترانزيت القانونية أو الواردة في الانظمة والتعليمات الجمركيـــة التي لم يأت ذكرها في النترات السابقة

### مخالفات المستودعسات

المادة ٢١٩ - نيما عدا الحالات التي تعتبر في حكمه التهريب والشمولة بالمادة ٢٣٣ من هذا التانون تفرض - سبب سد .... مي سبري من يو المنافقة والوهبية غرامة من ٢٥ الى ١٠٠ دينار وتحصل عن مخالفات احكام المستودعات المتبتية والخاصة والوهبية غرامة من ٢٥ الى ١٠٠ دينار وتحصل هذه الغرامة من اصحاب أو مستنبسري الستودعات .

# مخالفات المناطق الحسرة

المادة ٢٢٠- فيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب والمسبولة بالمادة ٢٣٣ من هذا القانون تغرض عسن مخالفات الإخسلال بالنصوصس الواردة في القوانين والانظمة والتعليمات الجمركية الخاصة بالناطق المرة غرامة من ٢٥ الى ١٠٠ دينار ٠

# مخالفات الادخال المؤقت واعادة التصدير

المادة ٢٢١ - غيما عدا الحالات التي تعتبر في حكمه التهريب والمشمولة بالمادة ٢٣٣ من هذا التانون تسريعلى المادة ٢٣١ من هذا التانون تسريعلى المادة ٢٣١ - المخالفات التالية الاحكمام المطبق منافقات بيانات الوضع في الاستهلاك .

\_ ابدال البضائع المدخلة مؤقتا أو المعساد تصديرها كليا أو جزئيا ببضائع اخرى • مدم تقديم البضائع المقبولة في وضعم الانخال المؤقت لدى كسل طلب من الدائرة .

# القســم السادس مخالفات التجول والحيازة (( البرية ، البحرية ، الجوية ))

اللدة ٢٢٧ سنيما عدا الحالات المنصوص عليها بالمادة ٢٣٣ من هذا القانون والذي تعتبر في حكم النهريب تغرض غرامة لا تتل عن عشرة دنانير ولا تزيد على اية دينار على كل من يرتكب أيا من المخالفات التالية :

 الحيازة أو النتل ضمن النطاق الجمركي للبضائع الخاضعة لضابطة هذا النطاق بصورة غيـــر 

ب ، قيام السفن التي تقل حمولتها عن ٢٠٠٠ طن بحري بثقل البضائع المحسورة أو المنوعــــة أو الخاضعة لرسوم باهظة او المنوعة العينة ضمن النطاق الجمركي البحري سواء اذكرت في بيان الحمولة او لم تذكر ، أو تبديل وجهة سيرها داخل ذلك النطاق في غير الظروف الناشئة عن طوارىء بحرية أو توة قاهرة ،

ج . رسو السنن او هبوط الطائرات أووقف وسائط النتل الاخرى في غير الاماكن المحددة لهما والتي ترخص بها الدائرة •

د . مفادرة السفن والطائرات أو وسائطالنتل الاخرى للبرغا أو للحرم الجمركي دون ترخيص

ه . رسو السفن من أي حمولة كاتت و هبوط الطائرات في غير المرافيء أو المطارات المعدة لذلك وفي غير حالات الطوارىء البحرية او القوة القاهرة أو في هذه الظروف دون أن يصار الى اعلام اقرب مركز جمركي بذلك •

#### القسيم السابع مخالفات متفرقة

الملدة ٢٢٨ ــ تفرض غرامة من ٢٥ ــ ٥٠٠ دينار عــن المخالفات التالية:

1 . نتل بضاعة من واسطة نتل الى اخرى إو اعادة تصديرها دون بيان او ترخيص اصولي .

ب . تحميل السفن او الشاحنات أو السيارات أو غيرها منوسائط النقل أو تفريفها أو سحب البضائع دون ترخيص من الدائرة او بغياب، وظنيها أو خارج الساعات المحددة لذلك او خلافها للشروط التي تحددهــا الدائرة اوتفريفها في غير الإماكن المخصصة لذلك ،

ج . اعاقة موظني الدائرة عن القيام بواجباتهم وعن ممارسة حقهم في التفتيش والتدقيق والماينسة وعدم الامتثال الى طلبهم بالوقدون، وتفرض هذه الفرامة بحق كل من شارك بهذه المخالفة ،

د . عدم الاحتفاظ بالسجلات والوثائيق والمستندات وما في حكمها خلال المهلة المحددة في المسادة ١٩٤ من هذا التانون او الامتناع عنتنديمها .

. عدم اتباع المخلصين الحمركيين الانظمة التي تحدد واجباتهم بالاضافة الى المعتوبات المسلكية التي عدم اتباع المخلصين الحمركيين الانظمة التي تحدد واجباتهم بالاضافة الى المعتوبات المسلكية التي يمكن ان تصدر بهذا الصدد وفق احكام المادة ١٧٩ من هذا القانون •

ص المتحقق منه في البضائع الوجوده في المخازن الجمركية بعد أن تكون قد استلمت بحالة

المادة ٢٢٢ ــ تفرض عن مخالفات التأخير في اعادة البضائع المدخلة مؤقتا بعد انقضاء المهل المحددة لها في البيانات غرامة من ٢ الى ١٠ دنانير عن كل اسبسوعتاخير او جزء منه على أن لا تتجاوز الغرامة نصف قيمــة

المادة ٢٢٣ ــ نفرض غرامة من ٢٥ الى ١٠٠ دينار عــنمخالفات الادخال المؤقت التاليســة: أ ... تقديم الشبهادات المحددة اللازمة لابسراء وتسديد تعهدات الامخال المؤقت أو أعادة التصدير بعد مضى المهل المحددة .

ب ... تطبع الرصاص أو الازرار أو نسزع الاختام الجمركية للبضائع المرسلة في بيانات اعادة التصدير دون أن يمنع ذلك من تطبيق المقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٥ من هذا القانون في حال النحقق من وجود نتص في البضائم .

جـــ تفيير الاماكن المحددة لوجود بضائه الانخال المؤتت دون موانقة الدائرة .

د ــ تفيــر المسلك المحدد في بيان اعسادة التصدير دون موانقة الدائرة .

ه \_ الاخلال باي شرط من شروط الادخال المؤتت او اعادة النصدير غير ما ذكر .

#### القسم الخامس مخالفات بيان الحمولة المانيفست

المادة ٢٢٤ ــ غيما عدا الحالات التي تعتبر في حكمه التهريب والمشمولة بالمادة ٢٣٣ من هذا القانون ، تغرض غرامة لا تتل عن مثل تيمة البضاعة والرسوم ولا تزيد على ثلاثة امثال تيمة البضاعة والرسوم معسسا

ا \_ النقص غير الميسرر عما أدرج في بيسان الحمولة أو ما يتوم مقامه سواء في عدد الطرود أو فسي محتوياتها أو في كميات البضائع المنفرطة ،وفي الحالات التي تعذر فيها تحديد التيمة والرسوم تفرض عن كل طرد غرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولاتزيد على ٢٠٠ دينار .

م، \_ الزبادة غير المبررة عما ادرج في بيان الحمولة أو ما يقوم مقامه واذا ظهر في الزيادة طـــرود تحمل العلامات والارتمام ذاتها الموضوعة على طرود اخرى فتعتبر الطرود الزائدة تلك التي تخضسع لرسوم اعلى أو تلك التي تتناولها احكام المنع

المادة ٢٢٥ ــ تسري علسى مخالفات بيان الحبولسية « المانفيست » او ما يتوم مقامه فيما يتعلق بالقيمسة « عند وجودها » او بالنوع او بمكان الشحن الاحكام المطبقة على مخالفات الوضع في الاستهلاك المشار البيها في المادة ٢٠٩ من هذا القانون .

المادة ٢٢٦ ... نيما عدا الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ من هذا القانون والتي تعتبر في حكم التهريب تفرض غرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن الله دينار على كل من يرتكب اي من المخالفات التالية :

 أ. ذكر عدة طرود متفلة مجموعة بإيطريقة كانت ، في بيان الحمولة أو ما يتوم مقامه على أنها طرد واجد مع مراعاة المادة ٥٧ مسنّ هذا القانون بشأن المستوعبات والطبليات والمتطورات .

م، ، عدم تقديم بيان الحمولة او ما يقوم مقامه والمستندات الاخرى المشار اليها في المادة ٢٢ من هذا المتانون لدى الادخال او الاخراج . وكذلك التأخير في تقديم بيان الحمولة او ما يقوم مقامه عن المدة المنصوص عليها في المادة ذاتها .

و المنابع المنابع المن و جود اكثر أبن بيان حبولة واحد أو مايتوم متامة في حيازة اصحاب العلاقة و المناب

د . عدم وجود بيان حمولة اصولي او مايتوم متامه او وجود بيان حمولة مفاير لحتيتة الحمولة .

ه . عدم تاشير بيان الجمولة من السلطات الجمركية فيمكان الشحن في الاحوال التي يتوجب فيها والماسية منات بالتاشير حسب احكام هذا القانون والماسية التاشير حسب احكام هذا القانون والماسية الماسية ا

و من الفقال ما يجب ادراجه في بيان الحمولة أو ما يتوم معامه غير ما ذكر في المادتين المنابقتين

لا أن الإصليمان عن طريق البريد لرزم متفلة أو علب لا تحمل البطاقات الاصولية خلافا لاحكام

ز . البضاعة الناجية من الحجز والتي يتعذر تحديد تبهتها او كميتها او نوعها ، دون أن يمنع ذلك من الملاحقة بجرم التهريب .

المادة ٢٢٩ سـ تفرض غرامة مماثلة لما هو محدد في المادة ٢٣٥ من هذا القانون عن مخالفات استعمال الاشيساء المشمولة بالاعفاء او بتعريفة مخفضة في غير الغاية او الهدف الذي استوردت من أجله أو تبديلهسسا أو بيعها أو التصرف بها على وجه غهر قانوني ودون موافقة الدائرة المسبقة ودون تقديسه المعاملات المتوجبة .

المادة ... ٢٣ ــ نيما عدا الحالة الواردة في المادة ــ ٢١٢ ــ بن هذا التانون تنرض غرامة لا تقل عن مثلي الرسوم والضرائب ولا تزيد على اربعة امثال مبالغ الرسوم والضرائب التي استردت او شرع في استردادها دهن حق . .

التهرب او محالة التهرب بن اجــراءالمعاملات الجمركية .

ب. عدم المحافظة على الاختام او الازراراو الرصاص الموضوعة على الطرود او وسائط النقل او المستوعبات دون ان يؤدي ذلك الى النقص في البضائع او تغيير فيها .

ج. كل مخالفة اخرى الحكام هذا القانون والانظمة والقرارات والتعليمات المنفذة له .

#### الفصل الرابـــع التهريـــب وعقوباتـــه

# المادة ـــ ٢٣٣ــ يدخل في حكم التهريب بصورة خاصة مايلي :

ا . عدم التوجه بالبضائع عند الادخال الى اوك مركز جمركي .

ب. عدم اتباع الطرق المحددة في ادخـــال البضائع واخراجها .

ج. تغريغ البضائع من السفن او تحميلها عليها بصورة مغايرة للانظمة على الشواطيء التي لا توجد نيها مراكز جمركية او تحميلهااو تغريغها في النطاق الجمركي البحري .

د. تغريغ البضائع من الطائرات او تحميلها عليها بصورة غير مشروعة خارج المطارات الرسمية أو القاء البضائع اثناء النقل الجويمع مراعاة احكام المادة ٢٠٥٠من هذا القانون .

و. تجاوز البضائع في الأدخال او الأخراج المراكز الجمركية دون التصريح عنها .

ر. اكتشاف بضائع غير مصرح عنها نسي الركز الجمركي موضوعة في مخابيء بتصد اخفاتها او في المات لا تكون محصصة عادة لاحتواء بثل هذه البضائع .

- ح الزيادة او النقص او التبديل في حدد الطرود او في محتوياتها المقبولة في وضع معلق للرسوم الزيادة او النقص او التبديل في حدد الطرود او في محتوياتها المنصوص عليه في الباب الثامن من هذا القانون والمكتشفة بعد مغادرة البضاعة مركز الادخال المنصوص عليه في الباب الثامن من هذا الحكم البضائع التي عبرت البلاد تهريبا او دون معاملة ويتحمل الناقل مسؤولية ذلك.
- ط ــ عدم تقديم الاثباتات التي تحددها الدائرة لابراء بيانات الاوضاع المعلقة للرسوم المنصوص عليها في الباب التاسع من هذا القانون :
- ي ــ اخراج البضائع من المناطق الحرة او المحازن الجمركية او المستودعات الى المنطقة الجمركية دون معاملة جمركية :
- ل ــ تقديم مستندات او قوائم كاذبة او مزورة او مصطنعة او وضع علامات كاذبة بقصد التخلص من تأدية الرسوم الجمركية او الرسوم والضرائب الاخرى كليساً او جزئياً او بقصد تجاوز احكام الذية الرسوم الجمركية او الرسوم والضرائب الاخرى
- م ـ نقل او حيازة البضائع الممنوعة المعينه او الممنوعةا او المحصورة دون تقديم اثباتات تؤيداستيرادها
- . ن ــ نقل او حيازة البضائع الحاضعة لضابطة النطاق الجمركي ضمن هذا النطاق دون مستند نظامي ؟
  - ســ عدم اعادة استيراد البضائع الممنوع تصديرها والمصدرة مؤقتا لاي غاية كانت ؟

# القسم الثاني المسؤولية الجزائية

المادة ٢٣٤ ــ يشترط في المسؤولية الجزائية في جرم النهريب توفر القصاد ، وتراعى في تحديد هذه المسؤولية النصوص الجزائية المعمول بها ، يعتبر مسؤولا جزائيا بصورة خاصة :

1 \_ القاعلون الاصليون

ب\_ الشركاء في الجوم

ج ـــ المتلخلون والمحرضون

د ـــ حائزو المواد المهربة

ه ـــ اصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب وسائقوها ومعاو نوهم ه

و ـــ اصحاب او مستأجرو المحالات او الاماكن التي اودعت فيها المواد المهربة او المنتفعون بها ٥

ما د س الأجل

### القسم الثالث العقوبسات

المادة ٢٣٥ ــ مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد تقضى بها نصوص نافلة اخرى يعاقب على التهريب وما في حكمةوعلى الشروع في اي منهما بما يلي :

أ ـــ بغرامة لاتقل عن (٥٠) دينارا ولاتزيد على (١٠٠٠) دينار ، وعند التكرار الحبس من شهر
 الى ثلاث سنوات بالاضافة الى الغرامة المذكورة او باحدى هاتين العقوبتين .

ب غراءة جمركية بمثابة تعويض مدني للدائرة على النحو التالي :

١ من ثلاثة أمثال القيمة الى ستة امثال القيمة عن البضائع الممنوعة المعينة .

٢ ــ من مثلي القيمة والرسوم الى ثلاثة امثال القيمة والرسوم معا عزالبضائع الممنوعة او المحصورة

من مثلي الرسوم الى أربعة امثال الرسوم عن البضائع الحاضعة للرسوم اذا لم تكن ممنوعة او
 محصورة على ان لا تقل عن مثل قيمتها .

ج \_ مصادرة البضائع موضوع التهريب، او الحكم بما يعادل قيمتها مشتملة على الرسوم عند عدم حجزها او نجاتها من الحجز ، والحكم بمصادرة وسائط النقل والادوات والمواد التي استعملت في التهريب وذلك فيا عدا السفن والطائرات والقطارات ما لم تكن قد اعدت او استؤجرت لهذا الغرض او الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها او نجاتها من الحجز .

المادة ٣٣٦ ــ للمدير ان يقرر مصادرة البضائع المحجوزة في حالة فرار المهربين او عدم الاستدلال عليهم .

الفصل الخامس الملاحقـــات

القسم الاول: الملاحقة الادارية / قرارات التحصيل والتغريم

المادة ٢٣٧هـ أ ... يجوز للمدير أن يصدر قرارات تحصيل من أجل استيفاء الرسوم والضرائب والغرامات التي تقوم الدائرة بتحصيلها على أن تكون المبالغ المراد تحصيلها ثابتة وتخلف المكلف عن أدائها .

ب \_ يجري الاعتراض على قرارات التحصيل لدى المحكمة المحتصة خلال خممة عشر يوما مسن تاريخ التبليغ ، غير أن ذلك لا يوقف التنفيذ الا اذا أديت المبسالغ المطالب بهسا تأمينا نقدًا أو بموجب كفالة بنكية .

المادة ٢٣٨ ــ أ ــ تفرض الغرامات المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا الباب بقرار من المدير او من رؤساء المراكز الجمركية المفوضين بذلك .

ب ــ يبلغ الخالف بالذات او من يمثله بالغرامة المفروضة عليه بموجب اشعار خطي او بالبريد المسجل . وعلى الخالف دفع الغرامات خلال بخسة عشر يوما من تاريخ تبايغه بها . او رفض التوقيع على اشعار Je in the same

المادة ٣٣٩ ــ يجوز التظلم لدى الوزير مـن قرارات التغريم المشار اليهـا في المادة السابقـــة وذلك خلال المهلة ذاتهـــا المحددة فسا «

وللوزير تثبيت قرار التغريم او تعديله او الغاؤه ى

و يجوز الطعن في قرار الوزير لدى المحكمة الجمركية عندما تتجاوز الغرامـــة المفروضة مضافة الى قيمة البضائع المصادرة ان وجدت ( ٣٠٠) دينار وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه بقرار الوزير، وللمحكمة ان تثبت هذه القرارات او تلغيها او تقرر اعادتها الى الجهـــة التي اصدرتها لتعديلهـــا وفقا الله الدراد، التربية الما

# القسم الثاني الملاحقة القضائية بالنسبة لجراثم التهريب

المادة ٧٤٠– لايجوز تحريك الدعوى في جرائم التهريب الا بناء على طلب خطي من المدير .

القسم الثالت

سقوط حق الملاحقة

# التسوية بطريقة المصالحة

المادة ٢٤١ - أ - الوزير او من ينيبه عقد تسوية صلحية في قضايا التهريب سواء قبل رفع الدعوى او خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم البدائي وذلك بالاستعاضة كلااو جزءا عن الجزاءات والغرامات الجمركية التي نصت عليها المادة ( ٢٣٥ ) من هذا القالمون بغرامه نقدية لا تزيد على مثل التعويض المدني وتؤدي بالاضافة الى مبلغ الرسوم والضرائب المتوجبة عن البضائع المستوردة او المصدرة موضوع جريمة التهريب في حالة عدم مصادرتها ، ويجوز ان يتضمن عقد التسوية اعادة البضاعة المحجوزة ووسائط النقل والاشياء التي استخدمت لاخفاء جريمة التهريب كلا او جزءا ويجب ان تراعى في ذلك القيود التي تقضي بها النصوص النافذة ه

ب ـــ الوزير أن يصامر دليلا للتسويات الصلحية ۽

المادة ٢٤٢ - يجوز للوزير او من ينيبه عقد التسوية الصلحية مع جميع المسؤولين عن التهريب او مع بعضهم عن كامل المادة ٢٤٢ - يجوز للوزير او من ينيبه عقد التسوية الصلحية عن مثلي قيمه البضاعة الممنوعة او عن مثلي الرسوم المترتبة الجرم ، على ان لايقل مبلغ التسوية الصلحية عن مثلي قيمه البضاعة الممنوعة او عن مثلي الرسوم المترتبة المسموح باستيرادها ه

بلادة ٢٤٣ ــ تسقط الدعوى عند اجراء المصالحة عليها .

# القصل السادس المسؤولية والتضامن

المادة ٢٤٤ ــ أ ــ تتكون المخالفة كما تترتب المسؤولية المدنية في جراثم النهريب بتوافر الأركان المادية لها ، ولا يجوز الدفع بحسن النية أو الجهل الا أنه يعفي من المسؤوليه من اثبت أنه كان ضحية قوة قاهرة وكذالك من أثبت انه لم يقدم على ارتكاب اي فعل من الافعال التي كونت الممخالفه او جريمة التهرييب او تسبب في وقوعها اوادت

ب ــ تشمل المسؤولية المدنية اضافة الى مرتكبي الخالفات وجرائم التهريب كفاعلين اصليين ، المتلخلين واصحاب البضاعة موضوع المخالفة او جريمة التهريب والشركاء والممولين والكفلاء والوسطاء والموكلين والمتبرعين والناقلين والحائزين والمنتفعين ومرسلي البضائع .

المادة ٢٤٥ــ يعتبر مستثمرو المحلات والاماكن الخاصة التي تودع فيها البضائع موضوع المخالفة او جريمة التهريب مسؤولين عنهما . اما مستشمرو المحلات والاماكن العامة وموظفوها وكذلك اصحاب وسائط نقل الركاب العامة وسائقوها ومعاونوهم فهم مسؤولون ما لم يثبتوا عدم علمهم بوجود البضائع موضوع المخالفة او التهريب وعدم وجود مصلحة مباشرة او غير مباشرة لهم بذلك .

المادة ٣٤ – يكون الكفلاء مسؤولين بالصفه ذاتها التي يسأل بها الملتزمون الاصليون من حيث دفع الرسوم والضرائب والغرامات وغيرها من المبالغ المتوجبة بمحدود كفالاتهم .

المادة٧٤٧ ــ يكون المخلصون الجمركيون مسؤولين بصورة كاملة عن المخالفات وجرائم التهريب التي يرتكبهــــا مستخدموهم المفوضون من قبلهم .

أما بالنسبة للتعهدات المقدمة في البيانات الجمركية فلا يسألون عنها الا اذا تعهدوا بها او كفلوا متعهليها

المادة ٢٤٨ ــ يكون اصحاب البضائع وأرباب العمل وناقلوا البضائع مسؤولين عن اعمال مستخدميهم وجميع العاملين لمصلحتهم فيها يتعلق بالرسوم والضرائب التي تستوفيها الدائرة والغرامات والمصادرات المنصوص عليها في هذا القانون والنائجة عن تلك الاعمال .

الماده ٢٤٩ ــ ان الورثة مسؤولون عن إداء المبالغ المترتبة على المتوفي في حدود نصيب كل منهم من التركة .

المادة • ٢٥- تحصل الرسوموالضرائبوالغرامات المقررة اوالمحكوم بهابالتضامن والتكافل من المخالفين او المسؤولين عن التهريب وذلك وفقاً للاصول المتبعة في قانون تحصيل الاموال الاميرية ، وتكون البضائع ووسائط النقل عند وجودها او حجزها ضماناً لاستيفاء المبالغ الطلوبة .

# الفصل السابع اصول الحاكمسات

المادة ١٥١ - تشكل محكمة خاصة تسمي ( محكمة الجهارك البدائية ) وتتألف من : أ \_ قاضيين ، يكون أحدهما رئيسا ، يعينهما المجلس القضائي بالطريقة التي يعين فيها القضاة النظاميون وفي حالة عدم تمكن مشغلهما او احدهما من القيام بوظيفته بسبب الغياب او اي سبب قانوني آخر

يجوز لوزير العدل ان ينتدب للقيام بهذه الوظيفة اي قاض .

ب\_ عضو يعينه مجلس الوزراء بتنسيب الوزير من موظفي الدائرة الذين يحملون شهادة الحقوق ، ولمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير حق تبديله آذا رأى ضرورة لذلك .

ج ــ لمجلس الوزراء بتنسيب الوزير حق تعيين موظف من موظفي الدائرة الدين يحملون شهادة الحقوق ينضم الى هذه المحكمة لاكمال نصابها في حاله تغيب العضو المعين في الفقرة السابقة .

د ـــ تنعقد هذه المحكمة في عمان وفي المكان الذي يعين لها من قبل الوزير وبجوز لها ان تنعقد في أيمكان آخر تراه مناسبا ، وتصدر قراراتها بالاجماع او بالاكثرية .

المادة ٢٥٢ ــ بالرغم ثما ورد في اي قانون آخر تتولى محكمة الجارك البدائية الاختصاصات التالية :

أ \_ النظر في جميع جرائم التهريب وما هو في حكمه .

ب\_ النظر في جميع الجراثم والمخالفات التي ترتكب ضد أحكام هذا القانون وقوانين وانظمة المكوس والانتاج المحلي والاستيراد والتصدير والبندرول والتعلبات الصادرة بموجبها

 النظر في الحلافات الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية التي ترتبط بها المملكة ، وفي أي خلاف يقع مهما كان نوعه يتعلق بتطبيق القوانين والأنظمة الملكورة في الففرة (ب)منها.ه المادة د ــ النطر في الاعتراضات على قرارات التحصيل عملا باحكام المادة ( ٢٣٧ ) من هذا القانون .

ه ــ النظر في الاعتراضات المقدمة على قرارات التغريم وفقاً لاحكام المادة ( ٢٣٩ ) من هذا القانون

و \_ ولها حق التوقيف والتخلية في هذه الجرائم والمخالفات حسب القواعد المنصوص عليها فيأصول

وفي الحالات التي لم تكن القضية قد وردت الى المحكمة بعد ، يجوز لرئيسي المحكمة ان يطلب من اي شخص اتهم بموجب هذا القانون أن يقدم كفيلا يضمن حضوره للمحكمة والا يقرر توقيفه حتى تنتهي القضية او يقدم ثلك الكفالة .

المادة ٢٥٣ ـــ أ \_ يجوز استثناف أحكام محكمة الجهارك البدائية الى محكمة جمارك استثنافية خاصة مؤلفة من

١ \_ قاضيين ، يكون احدهما رئيسا ، يعينهما المجلس القضائي بالطريقة التي يعين فيهما القضاه النظاميون وفي حالة عدم تمكن مشغلهما او احدهما من القيام بوظيفته بسبب الغياب او اي سبب قانوني آخر ، يجوز لوزير العدل ان ينتدب للقيام بهذه الوظيفة أي قاض .

٢ \_ عضو يعينه مجلس الوزراء بتنسيب الوزير من موظفي الدائرة، الذين يحملون شهادةا لحقوق ولمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير حق تبديله اذا رأى ضرورة للـلك .

٣ \_ لمجلس الوزراء بتنسيب الوزير حق تعيين موظف من موظفي الدائرة الدين يحملون شهادة الحقوق لاكمال نصاب المحكمة في حالة فقدانه م

ب ـــ تنعقد هذه المحكمة في عمان وفي المكان الذي يعينه لها الوزير او في المكان الذي تراه .

ج ــ تنظر هذه المحكمة في الدعاوىالمرفوعة لديها تدقيقا اومرافعة وتصدر قراراتها بالاجماع|والاكثرية. د ـــ مدة الاستثناف ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الحكم البدائي اذا كان غيابيا ومن تاريخ تفهمه اذاكان

 هـ ـ لايسمح باستثناف الاحكام الصادرة من محكمة جهارك البدائية الا بعد ايداع تأمين نقدي او كفالة مصرفية تعادل ٥٠٪ من المبلغ المحكوم به .

# المادة؟ ٢٥ ـــ تكون الاحكام الصادرة عن محكمة الاستثناف في الدعاوي الحقوقية قابلة للتمييز :

أ - اذا كان المبلغ المحكوم به لايقل عن الفي دينار .

- ب ــ اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي هلى اهمية عامة واذنت محكمة الاستثناف الجمركية بذلك . ويقدم طلب الاذن خلال عشره أيام من تاريخ تبليغ قرار محكمة الاستثناف الجمركية
- ج \_ اذا رفضت محكمة الاستئناف الجمركية اعطاء الاذن بالتمييز فيحق لطالبه أن يتقدم بطلب الاذن الى رئيس محكمة التمييز خلال عشره أيام من تاريخ تبليغه قرار الرفض .
- د ــ اذا صدر القرار بالاذن من محكمة الاستثناف الجمركيه او من رئيس محكمة التمييز فيترتب على المميز تقديم لائحة التمييز خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه قرار الاذن.
  - المادة ٢٥٥ ـ أ ــ للمحكوم عليه ان يعترض على الحكم الغيابي خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه .
- ب ــ تقدم لا محة الاعتراض او الاستئناف الى المحكمة التي اصدرت الحكم او الى المحكمة التي تقع اقامة الطالب ضمن اختصاصها لرفعها الى الحكمة ذات الاختصاص .
- ج ـ تقدم لائحة التمييز الى محكمةالتمييز او الى محكمة الاستئناف التي اصدرت الحكم لترفعها مع اوراق

مدة التمييز ثلاثون يوماً من تاريخ تفهيم الحكم او تبليغه اذا كان غيابيا ،

المادة ٢٥٦هـ يمارس وظيفة النيابة العامة الجمركية مدعي عام او اكثر يعينه الوزير من موظفي الدائرة الحقوقيين للقيام بهذه الوظيفة ، وله حق التحقيق والمرافعة ، واستثناف وتمييز الأحكام الصادرة عن المحاكم الجمركية :

المادة٧٥٧ــ لاتقبل دعاوى منع المطالبة لدى الحاكم الجمركية بالنسبة للرسومالجمركية والرسوم والضرائب الأخرى لبضائع مازالت فيحوزة الدائرة وقيد التخليص عليها ه

المادة ٨٥ ٢ ــ تخضع عكمتا الجمارك البدائية والاستثنافية لاشراف وزارة العدل ولهماصلاحية دعوة الشهود واستجوابهم واستاع كَافَة البيانات وعليهما أن يتبعا في كافة اجراءاتهما الأصول الواردة في قانون اصول المحاكمات الحقوقية والجزالية فيا لا يتعارض مع احكام هذا القانون و

### $L_{t} = L_{t+1} + \cdots + L_{t+1$

المادة ١٥٩ ـ يجوز الراطقي الدائرة ورجال فهابطتها ال ينظموا ويبلغوا بأنفسهم اوراق الاستدعاء والتبليغات و الأحكام وبصورة عامة جميع الأوراق المتعلقة بأصول الحاكة بما في ذلك قرارات التحصيل والتغريم -

المادة • ٢٦- يجرى التبليغ وفق الأصول المحددة في قانوناصول المحا كمات الحقوقية مع مراعاة الحالتين التاليتين : \_ اذا غير المطلوب تبليغه مكان اقامته المختار او مكان عمله بعد تاريخ محضر الضبط المنظم بحقه دون اعلام الدائرة خطيا بللك او اذا اعطى عنوانا كاذبا يجري التبليغ بالتعليق على مكان اقامته أو مكان

عمله الأخير او المعروف او المحتار وفي لوحة الاعلانات للمركز الجمركي المحتص

ب ــ اذا كان المطلوب تبليغه مجهول محل الاقامة وكانت قيمة البضاعة موضوع التهريب لاتزيد على ( ٢٠٠ ) دينار فيجرى التبليغ بالتعليق في لوحة اعلانات المحكمة ويثبت ذلك بمحضر ضبط . أما اذا كانت قيمة البضاعة موضوع التهريب تتجاوز ( ٢٠٠ ) دينار فيجرى التبليغ بالتعليق على اوحة اعلانات المحكمة والاعلان في صحيفة يومية ولمرة واحدة على الأقل.

 جـ بالرغم مما ورد في اي قانون آخر ، لا تقبل ، المحاكم الجمركية اي دعوى ضد الخزيئة الا اذا كان المدعي قد قام بدفع المالغ المطلوبة بما في ذلك الرسوم والغرامات .

# تنفيد الاحكام وقرارات التحصيل والتغريم

المادة ٢٦ـــ تنفذ قرارات التحصيل والتغريم والاحكام الصادرة في القضايا الجمركية بعد اكتسابها الدرجة القطعية بجميع وسائل التنفيذ على اموال المكلفين المنقولة وغير المنقولة وفقا لقانون تحصيل الاموا<sup>ل</sup> الاميرية ، وللوزير القاء الحجز على ما يكفي من تلك الاموال لتسديد المبالغ المطلوبة كلما امكن ذلك

المادة ٢٦٢ ــ أ ـــ اذا لم يؤد المحكوم عليه الجزاء النقدي المحكوم بهعليه يحبس في مقابل كل (٥٠٠) فلس او كسورها يوما واحدا على أن لا تتجاوز مدة الحبس سنة وأحدة ، وفي حالة عدم النص في قرار المحكمة على استبدال الجزاء النقدي بالحبس عند عدم دفعه فيتم ذلك الاستبدال بقرار من النيابة العامة الجمركية ب ــ يحسم من اصل الجزاء النقدي بالنسبة التي حددها الحكم كما ورد في الفقرة الاولى من هذه المادة

كل اداء جزئي قبل الحبس او في اثنائه وكل مبلغ تم تحصيله .

ج - ان الحبس المنصوص عليه في هذه المادة لا يؤثر في حق الدائرة بالرسـوم والغرامات المترتبة على المحالفين او المسؤولين عن التهريب وبالمصادراتالمقررة . وتعتبر الغرامات الجمركيه المحكوم بها في جميع الاحوال بمثابة تعويض مدني للدائرة وتحصل بالطريقة التي تحصل بها الاموال الاميرية :

المادة ٢٦٣٣ ـ يجوز تنفيذ قرارات الحبس ومذكرات الاحضار الصادرة عن المراجع المختصة وتبليغ الاخطارات بواسطة موظفي الدائرةورجال ضابطتها ه

المادة ٢٦٤ــتعفى الدائرة من جميع نفقات التنفيد ومن تقديم الكفاله او التأمين في جميع الاحوال التي يفرض فيها القانون ذلك 🛪

الباب السادس عشر

المادة ٢٦٥ ــ أ ــ للدائرة إن تبيع البضائع المحجوزة من حيوانات او بضائع قابلة للتلف او التسرب او كانت في حالة من شأنها ان تؤثر في سلامة البضائع الاخرى او المنشآت الموجوده فيها :

ب ــ ويجوز بترخيص من المدير او من يفوضه بيع البضائع المحجوزة التي تتعرض لنقصان قيمتها بشكل ملحوظ ، وتنفيذا لهذه المادة يتم البيع استنادا الى محضر تثبت فيه حالة البضاعة والاسباب الداعية لبيعها دون حاجة الى انتظار صدور حكم من المحكمة المختصة على ان يشعر صاحب البضاعة كل

فاذا صدر هذا الحكم فيما بعد وكان يقضي باعادة هذه البضاعة الى اصحابها دفع لهم ممسن البضاعة المباعة بعد اقتطاع اي رسوم او ضرائب مستحقة عليها .

المادة ٢٦٦ــالدا ثرة ان تبيع البضائع التي نصعلي تخزينها في المخازن الجمركية او في ساحات الحرم الجمركي وارصفته 

ولها ان تبيع البضائع من الانواع المبينة في الفقرة (أ ) من المادة ( ٢٦٣) من هذا القانون عندماتكون موجودة في الحرم الجمركيخلالمهلةالحفظاذا ظهرت عليها بوادر المرض او الفساد او الاضرار بسلامة البضائع الاخرى اوالمنشآت على ان يثبت ذلك بموجب محضر وعلى ان يخطر اصحاب البضائع او من يمثلهم آذا امكن ذلك والا باعلان يعلق في المركز الجمركي المختص وذلك قبل البيع .

المادة٢٦٧ ـــ تقوم الدائرة ايضا ببيع مايلي :

 البضائع والاشياء ووسائط النقل التي اصبحت ملكا نهائيا لها نتيجة حكم او تسوية صلحيه او تنازل خطي او بالمصادرة وفقا للمادة ( ٢٣٦ ) من هذا القانون .

 ب • البضائع التي لم تسحب من المستودعات الحقيقية والحاصة والوهمية ضمن المهل القانونية والتي تباع وفقاً لاحكام المواد ( ١١٣ ) و ( ١٢١ ) و ( ١٢٧ ) من هذا القانون .

ج · البضائع والاشياء التي لم يعرف اصحابها و لم يطالب بها احد خلال مهلة الحفظ .

المادة ٢٦٨ ــ لاتتحمل الدائرة أي مسؤولية بالعطل او الضرر عن البضائع التي تقوم ببيعها بموجب احكام المواد(٢٦٥ ٢٦٦ ، ٢٧٠ ) من هذا القانون الا اذا ثبت انها ارتكبت خطأ بينا في اجراء عملية البيع .

المادة ٢٦٩ ـ أ • تطبق احام البيع لمنصوص عليها في المواد ( ٢٦٦) و (٢٦٦) و (٢٦٧) من هذا القانون على البضائع

ب • مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من المادة ( ٢٧٧ ) من هذا القانون تجري عمليات البيع المنصوص عليها في هــــذا الباب بالمزاد العلمني ووفقـــا للشروط والقواعد التي تحدد بقرار من الوزير ينشر في

ج . تباع البضائع والاشياء ووسائط النقل خالصة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى عدا رسمي الدلالة والبلديات الذين يتحملهما المشتري.

المادة ٢٧٠ ــ أ • يوزع حاصل البيع وفقا للترتيب التالي :

١ ، نفقات عملية البيع

النفقات التي صرفتها الدائرة من اي نوع كانت .

٣ • الوسوم الجمركية في

٤ • الزسوم والضراف الاعرى وفق اسبقيتها في تاريخ صدور التشريع الحاص بها :

ه • نفقات الحفظ في الخاران الجمر كية والمستودعات من فتيج وتغليف وتقل وعدالة وغيرها :

٠ ، رسم التخزين .

٧ . اجرة النقل ( الناولون ) عند الاقتضاء .

 ب ، يودع الرصيد المتبقي من حاصل بيع البضائع المسموح باستيرا دها في يوم البيع بعد اقتطاع المبالخ المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة امانة لدى الدائرة . ولاصحاب العلاقة ان يطالبوا

باسترداده خلال ثلاث سنوات من تاريخ البع والا اصبح حقا للخزينة جــ أما البضائع التي تكون ممنوعة أو غير مسموح باستيرادها فيصبح الرصيد المتبقي من حاصل بيعها حقاً للخزينة ، وأما البضائع الأخرى سواء اكانت من الأنواع الممنوعة او المحصورة أو المسموح باستيرادها والتي تباع نتيجة لتسوية صلحية او قرار تغريم او حكم قضائي صدر في جريمة تهريب فيوزع الرصيد المتبقي وفقا لأحكام المادة ( ٢٧١ ) من هذا القانون .

المادة ٧٧١ ــ أ \_ تحدد الحصة العائدة للخزينة من حصيلة مبالغ الغرامات الجمركية وقيمة الأشياء والبضائع ووسائط النقل المصادرة او المتنازل عنها بنسبة ٢٠٪ وتقتطع هذهالنسبة بعد خصمالنفقات والضرائبوالرسوم. ب. أما النسبة المتبقية والبالغة • ٤٪ من الغرامات فتقيد في حساب خاص لدفع الاكراميات التي يجـــوز توزيعها عـــلى الأشخاص الذين يتولون اكتشاف المحالفات وضبطها وحجز البضائع فيها وعـــلى رؤسائهم والذين عاونوا في تلك الأعمال، وتحدد بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير قواعد توزيع تلك الاكرامبات في قضايا المحالفات والنسب المحصصة لكل منها وللاشخاصالذين اشركوا

في اجراءاتها بما في ذلك القضايا التي لا تحصل فيها غرامات او تعويضات . ج ــ الوزير او من ينيبه ان يقتطع نسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من الاكراميات المقررة منها بمقتضى هذه المادة لتوزيعها على الموظفين الذين لا يتاح لهم الاشتراك في اجراءات كشف المخالفات وذلك بناء على تنسيب لجنة من الوزارة يعينها الوزير .

المادة ٢٧٧ــ في الحالات التي لا تحصل فيها غرامات او تعويضات او عندما تكونهذه الغرامات او التعويضات زهيدة ولا يكون في استطاعة الدائرة أن تكافيء الحبرين والحاجزين فللوزير أن يأذن خلافا لأحكام المادة(٢٧١) من هذا القانون بتوزيع حاصل بيع البضائع المصادرة ووسائط النقل بالطريقة التي يراها بناء على اقتراح المدير بما يتفق والنسبة المبينة في المادة السابقة او بدفع مبلغ من الخزينة يحدده الوزير بموافقة مجلسالوزراء.

امتيــاز ادارة الجمارك

المادة ٢٧٣- تتمتع الدائرة مــن أجل تحصيل جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التي تكلـــف بتحصيلها ، وكذلك الغرامات والتعويضات والمصادرات والاستردادات بامتياز عام على أموال المكلفين المنقولة وغير المنقولة حتى حالة الافلاس وبالأفضلية على جميع الديون عدا المتعلقة منها بصيانة الأشياء ومصاريف القضاء التي يقدمها الآخرون والديون التي لها امتياز عام على الأموال المنقولة .

المادة ٢٧٤ – لا تسمع أي مطالبة او دعوى باسترداد رسوم او ضرائب مضى على تأديبها أكثر من ثلاث سنوات او غرامات مضنی علی تأدیتها آکٹر من خس س

المادة ٧٨٠– رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيد احكام هذا القانون .

# الحسين بن طلال

#### 1914/7/10

النفاع	رئيس الوزراء ووزير	وزير	وزير الثقامة والشباب
ن	مضر بسدراا	المالية در سامده	السباحة والأس
وزيـــر المـــدل	وزير	سالم بساعده	ووزير المسيد ووزير الاعلام بالوكالة معن أبو نواز
عبد الكريم الطراونه		وزيــــر المواصلات	وزير شنؤون الارض المحتلة
زير الاوتماف والمشؤون والمتدسسات الاسلامية	3	ور محمد عضوب الزبن	حسن ابراهيم المذكة
والمتدسسات الاسسلامية كسسامسل الشريف		وزير التبوين	وريد وملة لشؤون رئاسة الوزراء
	مروان القاسم	ابراهيم أيوب	ورير عرب وزير النتل الهندس علي السحيمات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت الساكت	وزيــر النربية والنعليم	ريسر	
	الدكتور سعيد التال	ر زهي <sub>م</sub> لحس	الاحتماعية
وزير الصناعة والنجارة	وزيــــر	زير الشؤون البلدية	fame breeze
وايد عصفور	الإشسفال العابة ع <b>وني المصري</b>	القروية والبيئسه	ه الداهلية
	W -	حسن المومني	ووزير الممل بالوكالة

ب ... وأما التأمينات النقدية على اختلاف أنواعها فتحول حكما وبصورة نهائية الى الخزينة اذا لم يقم أصحاب العلاقة بتقديم المستندات وانجاز الشروط المطلوبة التي تمكن من تحديد وضع هذه التأمينات وذلك خلال المهل المحددة في هذا القانون .

ج \_ لا تسري أحكمام الفقرتين السابقتين على التأمينات المدفوعــة لغايات تقديم الدعماوى بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٧٥ للدائرة اتلاف السجلات والايصالات والبيانات والمستندات الأخرى العائدة لأي سنة بعد مضي خمس سنوات على انتهائها او على الانتهاء منها ولا تكون ملزمة بابرازها بعد انقضاء تلك المدة لأي جهة من الجهات او اعطاء أي نسخ او صور منها .

المادة ٢٧٦٪ أ \_ تسقط دعوى الحق العام بمضى خمس سنوات من تاريخ وقوع الفعل اذا لم تجر ملاحقة بشأنه .

ب ــ تسقط العقوية بمضي خمس سنوات في الحكم الوجاهي من تاريخ صدوره ، وفي الحكم الغيابي من تاريخ تبليغه للمحكوم عليه .

ج \_ تسري أحكام التقادم والمهل المنصوص عليها في القانون المدني على حقوق الدائرة المالية .

## الباب التاسع عشر احكــام عامــة

المادة ٢٧٧ - أ \_ يحق للوزير ان يستثني الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة من بعض الاجراءات تسهيلا لاعمالها بما في ذلك قبول قيمة البضائع التي تستوردها والمبينة في الفواتير (القوائم) مضافا اليها اجور النقل والتأمين واي نفقات اخرى تقتضيها عملية الاستيراد شريطة ان لا يؤدي هذ الاستثناء الى المساس بالرسوم والضرائب المتوجبة وفقا للقوانين المعمول بهما سواء كان ذلك بالاعضاء او بالتأثير في نسبتها .

ب ــ للوزير بتنسيب من المدير بيع البضائع المصادرة للوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة التابعة الحكومـــة بالمبلغ الذي يراه مناسبــا او التنازل عنها لهــا بلون مقابل بقرار من مجلس الوزراء وبتنسيب منه.

المادة ٢٧٨ ــ لمجلس الوزراء اضدار الانظمة اللازمة لتنفيذ الحكام هذا القانون . ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

المادة ٢٧٩ ــ أ ــ يلغى قانون الجارك والمكوس رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٧ والتعديلات التي ادخلت عليه على أن تبقى المادة ٢٧٩ ــ أ ــ الانظمة والتعليات والقرارات الصادرة بمواجبه سارية المفعول الى أن يتم الغاؤها أو تعديلها بموجب مناوية المفعول الى أن يتم الغاؤها أو تعديلها بموجب مناوية المعدد المناوية المناوية

ب \_ يلغى اي تشريع اخر عاما أو خاصا إلى اللهي الذي الذي التعارض إحكامه مع احكام هذا القانون.